الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الرقم:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي

-دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالب(ة): إشراف: د. دحماني نور الهدى

مريني شيماء

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –	رئيسا
اسم ولقب المشرف	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –	مقررا
اسم ولقب الأستاذ	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخـــص

بمـا أن السـياحة تعـد احـد أهـم الأنشـطة الـتي تقـوم عليهـا اقتصـاديات كثـير مـن الـدول، فقـد قمنـا في هـذه الدراسـة بـالتعرف علـى السـياحة وأداء الاسـتثمار السـياحي. حيـث يعـد القطـاع السـياحي قطاعـا يـدعم النمـو الاقتصـادي لمـا لـه مـن دور فعـال في خلـق فـرص العمـل وجلـب العملـة الصـعبة وتحقيـق التـوازن في ميـزان المـدفوعات، كمـا توقفنـا عنـد أهـم مؤشـرات السـياحة في الجزائـر والتطـرق إلى أهـم العراقيـل الـتي تواجـه هـذا المجـال مـع وضـع سـبل تفعيـل بإمكانهـا النهـوض بهـذا الأخـير ومنـه وضـع خطـة إسـتراتيجية للتهيئـة السـياحية آفـاق 2030. وأثبتـت الدراسـة القياسـية عـدم وجـود علاقـة سـببية بـين السـياحة والنمـو الاقتصـادي في الجزائـر خلال الفترة (2000-2018).

الكلمـــات المفتاحيـــة: السـياحة، النمـو الاقتصـادي، المقومـات السـياحية، المخطـط التـوجيهي للتهيئـة السـياحية، اختبار غرانجر للسببية.

Résumé

Le tourisme étant l'une des activités les plus importantes sur lesquelles reposent les économies de nombreux pays, nous avons identifié dans cette étude le tourisme et les performances des investissements touristiques. Le secteur du tourisme est un secteur qui soutient la croissance économique en raison de son rôle efficace dans la création d'emplois, la création de devises fortes et la réalisation de Balance de la balance des paiements, car nous nous sommes arrêtés aux indicateurs les plus importants du tourisme en Algérie et avons abordé les obstacles les plus importants auxquels est confronté ce domaine, tout en définissant les moyens d'activer qui peuvent faire progresser ce dernier, et à partir de là, élaborer un plan stratégique pour le développement du tourisme Horizons 2030.

Mots clés: le tourisme, la croissance économique, éléments touristiques, plan d’orientation du développent touristique.

الإهداء

الحمد اللّٰه الذي تولاني برحمته و باركني ببركته و أحاطني برعايته إلى

كل من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن لأرقام أن تحصي فضائلهما

أبي و أمي أطال اللّٰه في عمرهما و منحهما دوام الصحة و العافية

إلى جميع إخوتي و أخواتي : منى ، صبرينة ، عادل ، سهيلة ، وفاء، خالد، نورهان،إلى أصهاري

وزوجات أخواني وإلى أحلى كتاكيت عائلتنا التي قضيت أفضل الأوقات معهم.

وإلى من شاركني الحياة بحلوها ومرها "هشـام"

أهدي عملي المتواضع

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على إتمام هذا العمل العلمي،

فالله الحمد والشكر على نعمة العلم.

كما أشكر:

الأستاذة دحماني نور الهدى على قبولها الإشراف

على هذا العمل، وعلى توجيهاتها وملاحظاتها القيمة.

وأشكر كل من ساهم في هذا العمل

من قريب أو من بعيد.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
2-1	تبادل الموظفين بين قطاعي الصناعة والزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1800 إلى عام 2000 وفقا لـ (Acemogla ,2009).	55
2-2	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	58
2-3	عوامل النمو الاقتصادي الذاتي	77
2-4	أثر معدل الضريبة على معدل النمو	87
3-1	خريطة المناخ والموقع الجغرافي	93
3-2	خريطة الطريق السيار شرق غرب	98
3-3	مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الثلاثي (69/67) (الوحدة مليون دينار)	112

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3–1	عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربي 2005	**101**
3–2	توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف (2000-2017)	**102**
3–3	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2000-2018)	**104**
3–4	تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2017)	**105**
3–5	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر الفترة (2000-2017)	**106**
3–6	تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2017)	**109**
3–7	مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الثلاثي (67% 69) (الوحدة: مليون	**111**
3–8	نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)	**127**
3–9	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	**127**
3–10	يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	**129**
3–11	**نتائج اختبار غرانجر للسببية**	**130**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	VII
الإهداء	III
الشكر والتقدير	III
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	VII
مقدمة عامة	أ– ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياحة	3
المطلب الأول: نشأة السياحة	3
المطلب الثاني: أهمية السياحة وخصائصها	8
المطلب الثالث: أشكال السياحة، آثارها، مقوماتها	11
المبحث الثاني: السياحة المستدامة	21
المطلب الأول: مفهوم وخصائص السياحة المستدامة	21
المطلب الثاني: مبادئ السياحة المستدامة	23
المطلب الثالث: السياحة البيئية	23
المبحث الثالث: مفهوم ومجالات الاستثمار السياحي	25
المطلب الأول: تعريف الاستثمار السياحي وأنواعه	25
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي ومجالاته	27
المطلب الثالث: عوامل الاستثمار السياحي ومعوقاته	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: مدخل النمو الاقتصادي	
تمهيد	36
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	37

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النمو الاقتصادي	37
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه	40
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	45
المبحث الثاني: عناصر النمو فوائده وآثاره	48
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي	48
المطلب الثاني: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه	51
المطلب الثالث: آثار النمو الاقتصادي	52
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	57
المطلب الأول: نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"	57
المطلب الثاني: نموذج "هارود دوما"ر	63
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي	67
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	
تمهيد	90
المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر	91
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر	91
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر	101
المبحث الثاني: العراقيل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وسبل تفعيله	110
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر	111
المطلب الثاني: سبل تفعيل القطاع السياحي في الجزائر	117
المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	119
المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	120
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية	122
خلاصة الفصل	132
خاتمة عامة	134
قائمة المراجع	137

مقدمة

مدخل الدراسة

تعتبر السياحة منذ القدم ظاهرة طبيعية تلزم الإنسان على الانتقال من مكان لآخر، فقد كانت في البداية بسيطة في وسائلها وأهدافها، ثم تطورت هذه الظاهرة حتى أصبحت تشكل مجال اقتصادي حيوي للعديد من الدول سواءا المتقدمة أو النامية من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل، تدفق رؤوس الأموال وكذا تحسين ميزان المدفوعات.

وكما هو معلوم فإن العالم يشهد تحولات وتغيرات سريعة تمس جميع الميادين، نتج عنه حركية ضخمة في المبادلات الدولية، ومن هنا جاءت فكرة الاستدامة، والتي تلخص الوعي بأهمية المحافظة على المحيط وضمان حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد الطبيعية تحت ما يسمى بالسياحة المستدامة ولقد شكل الاستثمار السياحي قاعدة صلبة لسياحة متطورة، ويعد مقياس نجاح الدول في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار.

لقد برز أن النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة، وعندما نتكلم عن النمو نجد أنفسنا بصدد الحديث عن النظريات الاقتصادية التي تفسر عملية النمو والفرضيات التي تقوم عليها هاته الأخيرة. ضف إلى ذلك فإن اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين في وضع قواعد تفسر تلك الفرضيات يعكس مدى اهتمام العالم بالنمو، والذي تعتبر السياحة من أهم القطاعات الدائمة له، وذلك لقدرة القطاع على استيعاب كم من هائل من الأيدي العاملة وقدرته على جذب الاستثمارات وهو ما يتطلب السعي الدائم لتقديم التسهيلات والدعم لتطوير هذا القطاع.

عرفت السياحة ازدهارا كبيرا في العديد من القارات خاصة الأوروبية، نظرا لما تتمتع به من مؤهلات سياحية عديدة ومتنوعة، إضافة إلى جودة الخدمات، في حين أن القارة الإفريقية تبقى وجهة غير مقصودة سياحية نظرا لغياب العديد من العوامل الأساسية، ورغم ذلك تعرف بعض الدول في الشمال تجارب ناجحة في السياحة كمصر، تونس والمغرب.

وعند الحديث عن الجزائر فإنها وبالرغم من احتوائها على مقومات ومؤهلات جذب سياحي والتي تتميز بطبيعة خاصة، منها الموقع والمناخ اللذان يجعلانها قبلة للسياح، وكذا امتلاكها لشريط ساحلي يقدر بـ 1200كلم ، وصحراء صنفت من أجمل الصحاري في العالم بالإضافة إلى احتوائها على معالم وآثار تاريخية "جميلة، الهقار، تمقاد..." وكذا المنابع المعدنية. إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة جدا إذ ما قورنت بمصر، تونس والمغرب وهذا راجع لعدم عناية السلطات العمومية بقطاع السياحة وعدم تخصيص حجم استثمارات كفيل بالنهوض بهذا القطاع، وكذا غياب جودة الخدمات والاستقبال والسبب يعود لنظرة الدولة للسياحة على أنها قطاع ليس استراتيجي وأولت اهتمامها بقطاع المحروقات بنسبة كبيرة. والتي تشكل نسبة 60% من الناتج الداخلي الخام و96% من إجمالي الصادرات.

وعليه فإن وضع إستراتيجية وطنية من اجل تنمية سياحية فعالة، هو مصدر من المصادر الهامة لتمويل الخزينة الوطنية، من خلال وضع خطة التطوير السياحي في الجزائر "آفاق 2030".

2- إشكالية الدراسة

وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي طبيعة العلاقة السببية بينهما واتجاهها خلال الفترة (2000-2018)؟ "

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الدور الذي تلعبه السياحة في النمو الاقتصادي؟.

2- هل تتوفر الجزائر فعلا على مقومات قادرة على جعلها وجهة سياحية؟.

3- إلى أي مدى يمكن للسياحة الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي "آفاق 2030" النهوض بالقطاع السياحي؟.

4- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟.

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالي:

الفرضية الأولى: يكمن دور السياحة على النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق فرص عمل، تشجيع الاستثمار وتدفق العملة الصعبة.

الفرضية الثانية: مقومات الجزائر كبيرة وقادرة على جعلها بلدا سياحية ووجهة مقصودة.

الفرضية الثالثة: النهوض بالسياحة في الجزائر وتطويرها مرتبط بالتطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي "2030".

الفرضية الرابعة: نظرا لوضع السياحة في الجزائر من خلال تتبع مؤشراتها لا توجد علاقة سببية بينها وبين النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018).

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تحديد مفهوم السياحة والسياحة المستدامة، خصائصها ورصد مختلف آثارها؛
- ✓ إبراز مفهوم النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه والتطرق لنماذجه ونظرياته؛
- ✓ تسليط الضوء على مقومات الجذب السياحي في الجزائر ومؤشراته؛
- ✓ معرفة العراقيل والعقبات التي تقف في وجه القطاع السياحي الجزائري؛
- ✓ محاولة إبراز العلاقة بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي؛
- ✓ معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية للسياحة الجزائرية؛
- ✓ القياس التجريبي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

5- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياحة الجزائرية وإبراز الدور الذي تلعبه في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية، وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

وتزداد أهمية هذه الدراسة، من خلال دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

6- حدود الدراسة

❖ **الحدود المكانية:**

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر، وذلك بسبب أن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب.

❖ **الحدود الزمنية:**

تقتصر الدراسة الزمنية ما بين 2000 و2018، وهذا لما عبرت عنه السلطات حول العمل بجد للنهوض بقطاع السياحة وجعلها كبديل للقطاع المحروقات، اخترنا هذه الفترة بغية معرفة الشيء الجديد التي أتت به السلطات في المجال السياحي، بالإضافة إلى تقييمها على المدى البعيد.

7- منهج المتبع في الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من السياحة والنمو الاقتصادي، وخلفية العلاقة بينهما. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة عند عرض واقع السياحة في الجزائر. وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام

بالدراسة القياسية لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018).

8- الدراسات السابقة

فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي:

أ- أطروحة دكتوراه للطالب عوينان عبد القادر بعنوان **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل إستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 03-، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى موقع السياحة الجزائرية من السياحة الدولية من خلال مفاهيم السياحة، التسويق السياحي كذلك تناول واقع السياحة الجزائرية ومقارنته مع بعض التجارب العربية الناجحة (مصر، تونس، المغرب)، وركز الباحث على أهم الإمكانيات والمعوقات التي تواجهها الجزائر في هذا القطاع، كما تناول آفاق القطاع السياحي الجزائري 2025. وقد توصل الباحث إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب.

ب- أطرروحة دكتوراه للطالبة مساني صورية، بعنوان **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول – دراسة حالة الجزائر (1995-2014) دراسة قياسية**، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير- جامعة فرحات عباس سطيف 01-، تناولت الباحثة في مسار دراستها العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط وكذا التبعية للاقتصاد الريعي، كما تطرقت إلى التعريف بالتسويق السياحي والسياحة الدولية بالإضافة إلى الاستثمار السياحي والتنمية، ولقد ركزت في هذه الدراسة على تطور السياحة في الجزائر وأهم مؤشراتها إضافة إلى اختبار العلاقة بين السياحة والنمو، وقد توصلت من خلال دراساتها إلى أن الجانب الاقتصادي للعولمة وما شهده من تدفق لرؤوس الأموال وزيادة حجم الاستثمار العالمية مثل بيئة خصبة للاستثمار في صناعة السياحة ما سهل بوجود مقومات السياحة بأنواعها المختلفة وقد هيأ ذلك بيئة منافسة امام زيادة السائحين على مستوى العالمي.

ج- أطروحة دكتوراه للطالب ضيف أحمد بعنوان **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، توجه الباحث في دراسته إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث برز فيه أهم المفاهيم ونماذج النمو، فقد اعتمد في دراسته على تحليل الادى الاقتصادي والنمو في الجزائر (1989-2012)، من خلال المؤشرات الاقتصادية والقطاعات المحركة للنمو، كما ركز الباحث في دراسته على أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصل إلى أن النمو في الجزائر متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة إلى أخرى وأن تطور السياسة المالية في الجزائر مرتبطة بتغيرات أسعار البترول.

8- مبررات الدراسة

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار هذا الموضوع من بينها:

- أسباب موضوعية:

- أصبح من الضروري على الجزائر وجود بديل المحروقات والتخلص من التبعية للإيرادات النفطية والقطاع السياحي أفضل بديل متاح أمام السلطات؛
- استمرار الوضع المزري للقطاع السياحي الجزائري، رغم الجهود المختلفة والإمكانيات المتاحة إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني التهميش؛
- وجود علاقة تربط النمو الاقتصادي والنمو السياحي بإمكانها النهوض به وتطويره من خلال تظافر جهود السلطات من جهة وخلق ثقافة سياحية وسط المجتمع الجزائري من جهة اخرى؛
- قلة الأبحاث في هذا المجال.

- أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول في دراسة الموضوع؛
- محاولة إثراء البحوث العلمية والأكاديمية؛

9- هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول بعنوان عولج في هذا الفصل عدة مفاهيم عن السياحة والسياحة المستدامة، تناولنا في أشكال ومقومات السياحة وأهميتها، كما تطرقنا إلى مبادئ وخصائص السياحة المستدامة وفي الأخير الاستثمار السياحي عوامله ومعوقاته.

الفصل الثاني بعنوان تناولنا في هذا الفصل مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي من خلال مفهومه، خصائصه، أنواع النمو وكذا محدداته، كما أبرزنا عوامله وفوائده وفي الأخير ركزنا على أهم نماذج النمو.

الفصل الثالث بعنوان تم فيه تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال دراسة المقومات، المؤشرات، العراقيل، وكذا سبل التفعيل وفي المقابل تناولنا الدراسة القياسية من خلال استراتيجية التطوير السياحي في الجزائر "آفاق 2030".

10- صعوبات البحث

- نقص المصادر في هذا الموضوع.
- تجهل الهيئات المعنية بقطاع السياحة أهمية المعلومات الخاصة بالقطاع.
- عدم تحديد النسب المتعلقة بالسياحة على مستوى الهيئات والوزارات وحتى المواقع الالكترونية.

الفصل الأول
الإطار النظري للسياحة

مقدمة الفصل:

يعتبر ميلاد السياحة متزامنا مع وجود الإنسان على هذا الكون حيث ينتقل ويرتحل من مكان لآخر باحثا عن مأوى، طعام، شراب، مكان مقدس للتعبد أو تجمعات بشرية أخرى ليتعرف عليها؛ ومع مرور الزمن اختلف تنقل الإنسان وكذلك غايته ورغباته من السفر مع التطورات الحديثة التي واكبت هذا الكون الذي يجعل العالم قريبا من بعضه، من خلال توفير التسهيلات والخدمات الأساسية التي يحتاجها.

وقد أضحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفية على النفس لكل إنسان، وتعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم، وذلك من خلال نهوضها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والإجتماعية لما لها من آثار اقتصادية، إجتماعية، وسياسية.

اهتم القطاع السياحي بالأجيال القادمة من خلال الحفاظ على حصتهم من هذا الأخير وهذا ما يعرف بالسياحة المستدامة، ولهذا فكثير من الدول جعلت هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني، وأصبح ناتجها الداخلي الخام يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية، وعبر مختلف الاستمارات السياحية.

وعليه جاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول السياحة من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ما هي السياحة

المبحث الثاني: السياحة المستدامة

المبحث الثالث: مفهوم ومجالات الاستثمار السياحي.

المبحث الأول: ماهية السياحة

السياحة ظاهرة ليست بحديثة النشأة بل هي من الظواهر الإنسانية القديمة، فهي عريقة عراقة التاريخ، وقديمة قدم الإنسان فهو عبر أزمنة طويلة عُرف بتنقلاته على الأرض بحثا عن مأكل والمشرب باتخاذه مختلف وسائل النقل المتاحة، إذ تنقل الإنسان من منطقة لأخرى إلى عشرات آلاف السنين، لتعود بعد ذلك ظاهرة اجتماعية وثقافية.

المطلب الأول: نشأة السياحة

أولا: النشأة والتطور

عرفت السياحة منذ عصور قديمة تنقل الإنسان عبر المناطق المختلفة، سعيا لضمان رزقه ومعاشه، فهي عريقة عراقة التاريخ منذ أزمان طويلة والإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره[1]. ويمكن أن نميز بين أربعة مراحل أساسية مرت بها السياحة هي كالتالي:

أ- مرحلة الحضارات القديمة

رغبة الإنسان في العيش لم تتركه بمكة في مكان واحد تركته يطمح إلى المزيد بغية الوصول إلى الأفضل نتيجة للوقت الذي كان لا يوليه أي اهتمام.

وكان لقدامى المصريين السبق في هذا المجال، فاهتموا بإنشاء السفن وإرسال البعثات التجارية والاستكشافية. وبظهور طرق التجارة وتحسن النقل السري والجوي والبحري، ازدادت الرغبة في التنقل مما ساعد في ذلك قيام الحضارات، فنجد الفينيقيين اللذين عرفوا بحب المغامرة والاهتمام بالنقل البحري في سبيل الحصول على المعرفة والكسب المادي، ووصلوا برحلاتهم إلى بلاد الغال ومالطة وكورسيكا وشمال إفريقيا.

[1]- ماهر عبد الخالق السير،2003، صناعة السياحة (الأساسيات والمبادئ)، مطابع الولاء الحديثة، ، ص 9.

أما الإغريق فقد توجهوا برحلاتهم وتنقلاتهم إلى منطقة الشرق الأدنى القديم، فوصلوا إلى الهند وآسيا الوسطى، وكذلك قام جماعات اليونان القدماء بالإقبال على جبل أولمبيا للمشاهدة والاشتراك في الألعاب الأولمبية، التي لعبت دور هام في الجذب السياحي، وازدادت الحاجة إلى الفنادق إلى تأوي زوار أثينا، وبذلك خطت السياحة خطو عملاقة إلى الأمام، كما عرفوا السفر لمشاهدة عجائب العالم القديم وفي مواسم الأعياد والاستشفاء بمياه الينابيع المعدنية، ومن أبرز فلاسفتهم ورحالتهم طاليس، أفلاطون وهيرودوت.[1]

يعتبر الرومان كذلك من أول شعوب الحضارات القديمة، حيث عاش فيها أشخاص يسافرون بإرادتهم، بجانب التجار ورجال الإدارة والجنود، والذين ازدحمت بهم طرق الإمبراطورية الرومانية فالسفر في تلك الأوقات كان ميسورا نسبيا.[2]

ب– مرحلة العصور الوسطى

امتدت هذه المرحلة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر ميلادي، ما تميزت بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل الأوروبيين والعرب، وكانت هذه الرحلات السياحية ذات الطابع الديني إذا كثر السفر إلى المعابد المسيحية في أوربا، في حين اتسع نطاق رحلات السفر فيما بعد حدود القارة، لتعدد الرحلات الدينية إلى الأماكن المقدسة في فلسطين، كما عرفت الرحلات البحرية الأوربية خلال القرن 15 رواجا كبير مع بداية الكشوفات الجغرافية، منها اكتشاف الأمريكيين عام 1429.[3]

وفي المرحلة العربية الإسلامية، حيث الفتوحات الأولى في الجزيرة العربية لنشر الإسلام بقيادة الرسول صلى الله، ومن بعده الخلفاء الراشدون في فتوحات الهلال الخصيب وإخضاع الفرس لحكم الإسلام، وفتح شمال إفريقيا.

[1]– فضيل أحمد يونس،1993، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، ص 12

[2]– مصطفى عبد القادر، 2003، دور الإعلان في التسويق السياحي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 38.

[3]– مصطفى عبد القادر، 2003، دور الإعلان في التسويق السياحي، مرجع سابق، ص 39.

وتزايد نشاط الترحال واتسعت دائرة الرحلات العربية، وامتدت الدول الإسلامية خلال القرن الثامن الميلادي بين شبه القارة الهندية في شرق وشمال إفريقيا[1] وجنوبي أوربا في الغرب والصين وكوريا وجزر اليابان في الشرق[2]، فزادت فرص التعارف والاحتكاك بثقافات الغير حيث ازدادت المعرفة الجغرافية ثراء لدى الغرب والعالم، وتمثلت أغراض السياحة في ذلك العصر في التجارة أو الحج أو للدراسة، خاصة مع ظهور بعض الجامعات في أوربا مثل: جامعة أكسفورد في انجلترا، وجامعة السربون في فرنسا، فكان الدافع الرئيسي في تلك الفترة هو الدراسة والتعلم، هذا ما يميز طبيعة السياحة في القرن سادس عشر.[3]

ج- مرحلة العصور الحديثة:

في هذه الحقبة ازدهرت صناعة السياحة وبدأت الدول تهتم بها، فيعتبر القرن العشرين "قرن السياحة" بما أحدثه من ابتكارات، رغم أن هذا القرن شهد حربين عالمين مدمرتين.

إضافة إلى تنقل الأفواج البشرية من مكان إلى آخر، كل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث، والتي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية، وحديثا ظهر الاسم الجديد Tourisme.

عموما وفي هذه الفترة تزامنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية عمد الأوروبيون إلى الاشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالميتين.

كما أصبح للسياحة بتطورها آثار سلبية، عن طريق التوسع الغير منتظم والمدروس الذي أضحى يؤثر على مستقبل الأصول الطبيعية والحضارية للدول المستقبلة للنشاط السياحي، وكذا الآثار الاجتماعي على السلوك البشري والقيم، حيث يؤدي أثر المشاهدة إلى تقليد سلوك السائحين وعاداتهم في المآكل والمشرب والملبس، هذا الأخير قد يؤدي إلى ظهور عادات سيئة، أما الآثار البيئية فتمثلت في تلوث الماء والهواء في الدول المستقبلية للسياح، وظهور العديد من الأمراض القاتلة نتيجة الاختلاط، فأولى العديد من الباحثين الألمان والنمساويين خاصة عناية كبيرة بدراسة السياحة كمنتج من منتجات المجتمع الصناعي

[1]- مسعود مصطفى، الكتاني، 1990، علم السياحة والمنتزهات، بغداد دار الحكمة للطباعة النشر، ص 11)

[2]- خالد كواش، 2007، السياحة، مفهومها أركانها، أنواعها، الجزائر، التنوير، ص 10.

[3]- محمد خميس، الزوعة، 1995، صناعة السياحة من منظور جغرافي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص 19.

وتحليل المنافع والتكاليف، التي ستعود على البيئة والاقتصاد الوطني ككل، وقد أعطوا للبيئة أهمية قصوى فأصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين.[1]

ثانيا: تعريف السياحة

✓ **تعريف السياحة في الإسلام:**

اعتبر ديننا الإسلامي السياحة من خلال ما ورد في القرآن الكريم من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حين امتدح السائحين والسائحون قوله تعالى: "التائبون العابدون الحامدون السائحون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"[2]

وقوله تعالى أيضا:

"مسلمات قاطنات تائبات عابدات سائحات ..."[3]

ومعنى السياحة من هذه الآيات الكريمة سياحة العبد أما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم، أو تجولا في الأرض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه كما ورد في قوله تعالى:

"قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة أنّ الله على كل شيء قدير"[4]

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، صناعة السياحة، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 22.

[2]-.منير عبد القادر، "واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستر،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 05.

[3]- سورة التوبة، رقمها 09، مدنية، الآية رقم 112

[4]- سورة التحريم، رقمها 66، مدنية، الآية رقم 05

✓ **تعريف السياحة بالنسبة للألماني "جويبر قرويلر"**

يعرفها على أنها ظاهرة من ظواهر العصر الحديث، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير المكان، وإلى التمتع بجمال الطبيعة والإحساس بها، وكذا الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة.[1]

تعريف مالنتوش وزملائه Melntosh: أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين.[2]

✓ تعريف السياحة بالنسبة لبعض المنظمات والمؤتمرات الدولية

– مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963: أقر أن السياحة ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية"[3]

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن السياحة تعني السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، أما الساحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الراحة والاستجمام.

[1]– سورة العنكبوت، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

[2]– حميد عبد النبي الطائي، 2006، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 23

[3]– محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، ب ت، ص 61.

المطلب الثاني: أهمية السياحة وخصائصها

أولا: أهمية السياحة

تعد السياحة وسيلة اتصال وتلاقي فكري وتبادل ثقافي وتعارف بين الشعوب، وعامل مهم في وحدة الشعوب والإنسانية ونشر التسامح والتفاهم بين الشعوب ونبذ التفرقة والعداء كما للسياحة أيضا أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني، حتى أصبحت تسمى بصناعة القرن وتكمن أهمية السياحة في:[1]

أ- الأهمية الاقتصادية:

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

- **خلق مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.د

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق بـ 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و10 عمال موسميين و 10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل المباشرة.[2]

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:
  - ❖ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
  - ❖ المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
  - ❖ فروق تحويل العملة؛

[1]- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد الدعواد، 2002، إدارة المنشأة السياحية، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 19.

[2]- سماعيني نسيبة، 2013-2014، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران، ص ص 25،26.

❖ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

- **تحسين ميزان المدفوعات**: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[1]

ب- الأهمية الثقافية:

قد يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي واحتكاك واختلاط السكان بالسائحين ذو اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة إلى انعكاسات تذكر منها:

- **التوازن الاجتماعي**: حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **النمو الحضاري**: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية كما تمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين الشعوب المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والفنون والآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا لما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هامًا من محاور التنمية في المجتمع.[2]

[1]- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد دعواد، مرجع سابق، ص 32.

[2]- محمد منير حجاب، 2002، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 28.

- **التبـادل الثقـافي:** يعـد الـوعي بالتبـادل الثقـافي أحـد أهـم التـأثيرات للسـياحة حيـث يعمـل علـى تنميـة التفـاهم بـين الشـعوب والـذي أصـبح الآن فرصـة متاحـة لتبـادل المعرفـة، والأفكـار كمـا أن أبنـاء هـذه الشـعوب المضـيفة يتعرفـون علـى عـادات وسـلوكيات الزائـرين ولـذلك تتقـارب المسـافات الاجتماعيـة بيـنهم وهـذا بـدوره يعمـل علـى دعـم الـتراث الإنسـاني واتسـاع الحلقـة الحضـارية علـى مسـتوى العـالم، ولم تصـبح السـياحة إشـباعا للفضـول وحسـب وإنمـا تعمـل علـى اكتسـاب الاحـترام والتعـاون المتبـادل وتبـادل المعـارف والقيم الثقافية.[1]
- **الاهتمـام بـالتراث:** تـؤدي السـياحة إلى الاهتمـام بـالقيم الجماليـة والمعـالم الفنيـة في الـدول المسـتقبلة للسـياحة ويكـون ذلـك مـن خـلال الفنـون والمهـارات الخاصـة بهـم مثـل الـرقص الشـعبي، والاحتفـالات الخاصـة بالأعيـاد والمناسـبات وحفـلات الـزواج، بالإضـافة إلى إحيـاء بعـض العـادات الدينيـة وأنشـطة أوقـات الفـراغ الـتي تجـذب السـواح لمشـاهدة ذلـك حيـث ينتقـل الـتراث الاجتمـاعي الـذي يرثـه أعضـاء المجتمـع مـن الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن.

ج- **الأهمية السياسية:**

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول،

- إن النتـائج الايجابيـة للسـياحة علـى المسـتوى الاقتصـادي والاجتمـاعي تسـاهم في حـل الكثـير مـن المشكلات السياسية.[2]

ثانيا: خصائص السياحة

يمكن إجمال الخصائص المتعلقة بالسياحة في ما يلي:

[1]- وفاء زكي إبراهيم، 2006، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، ص 184.

[2]- أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، 1992، محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، مصر ص 16-18.

سماعين نسيبة، مرجع سابق، ص 27.

– تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو ذو طبيعة متضاعفة وبشكل اضطراري وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحي؛[1]

– تعتبر السياحة نشاطا مركبا من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، مما يجعلها لا تتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة؛[2]

– السياحة تعني المرونة في السعر والدخل، وهذا يعني أن القرار السائح يتأثر بالتغيرات في السعر والدخل؛

– تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي، يمكن نقله من مكان لآخر وهي تعتبر من الصناعات التقليدية التي يقوم بها المستهلك بالحصول عليها من مكان إنتاجها؛[3]

– المنتج السياحي غير قابل للتخزين؛

– السوق السياحي لا يمثل وحدة متجانسة بل يمثل فكرة مرئية تتكون من عدة أسواق جزئية أو فرعية؛

– يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية،[4] فضلا عن ظروف السياسية والأمنية.

المطلب الثالث: أشكال السياحة، آثارها ومقوماتها:

أولا: أشكال السياحة:

1– السياحة وفقا للهدف:

– السياحة الدينية: وتعرف بأنها ذلك التدفق من السواح القادمين من الداخل او الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد أو ذاك فهي سياحة تقليدية

[1]– يسرى دعيس، 2003، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ص 511،512.

[2]– القطاع السياحي في الجزائر، واقعة وتحدياته ص 4.

[3]– مرجع نفسه.

[4]– عصام حسين الصعيدي، 2001، نظام المعلومات السياحية، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع ص 129.

تمثل مصدرًا للتعرف على التراث الديني لدولة ما تمثل: زيارة مكة المكرمة أو المدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسحيين.[1]

– السياحة الرياضية: يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم[2]، ويعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع القديمة والتي كانت تشمل رحلات الصيد، وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، والسمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية والرياضية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من ممارسيها.

– سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم ونجدها ترتبط ارتباطا وثيقا سياحة المعارض، ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عوامل عدة مثل اعتدال المناخ، توافر المرافق ووسائل الاتصالات الدولية، موقع المدينة كمجتمع سياحي يوفر مناخا ملائما لمثل هذه المؤتمرات.[3]

– السياحة الثقافية: يهتم هذا النوع من السياحة بشريحة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية حضارية، ويمثل هذا النوع بنسبة 10% من حركة السياحة العالمية ويتمثل هذا النوع من السياحة في الاستمتاع بالحضارات القديمة وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية والحضارات الإغريقية والرومانية.[4]

[1]– محمد الصيرفي، 2007، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، مصر، القاهرة، ص 48.

[2]– محمد عبيدات، 2006، التسويق السياحي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 23.

[3]– نصر حميداتو، 2014/2015، النشاط السياحي في الجزائر أثره على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير.

[4]– نفس المرجع.

– السياحة العلاجية: وهي سياحة لإمتاع النفس والعلاج معا، وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون لهذه المراكز.

– السياحة البيئية: ورد تعريف السياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك لاستمتاع مناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر.[1]

ومن أهم متطلبات السياحة البيئية هو عدم الإخلال بالتوازن البيئي الناتج عن سلوك الإنسان وما قد يحدثه من تلوث والإضرار بها وهذا يتطلب توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

– سياحة ترفيهية: تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستفادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد، علما بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين العمل اليومي ويتمثل الهدف من هذا النوع في المحافظة على صحة الفرد.

سياحة رجال الأعمال: يُمثل هذا النوع من السياحة حوالي 20% من الحركة السياحية الدولية وهو من الأنماط الحديثة المرتبطة بالتقدم الحضاري والاجتماعي في العالم ويشمل الأنشطة المختلفة لرجال الأعمال وسفرهم للمشاركة في المعارض الدولية التجارية والصناعية.

2– السياحة وفق الموقع الجغرافي:

يعتمد هذا المعيار على عدة عوامل، عامل حركة السياح، عامل البعد أو القرب من البلد السياحي وكذلك عامل الحدود السياسية للبلد المضيف أو المستقبل للسياح.

[1]– نصر حميداتو، مرجع سبق ذكره.

– السياحة الإقليمية: يقصد بها السفر والتنقل بين دول متجاورة تشكل منطقة سياحة واحدة، مثل الدول الإفريقية أو الدول العربية أو دول جنوب شرق آسيا ومن أهم خصائصها.[1]

– قرب المسافة بيم دول المنطقة مما يوفر الوقت،

– انخفاض التكلفة،

– تنوع وتعدد وسائل المواصلات المتاحة،

– أكثر انسجاما مع العادات والتقاليد السائدة من الدول البعيدة.

– السياحة الداخلية: تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم وهنا يتنقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها ليس لغرض العمل ولكن بغرض الترفيه الانسجام أو الأسباب دينية أو حضور ندوة أو مؤتمر.

– السياحة الخارجية: ويقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى دولة ما وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم وذلك للحصول على العملات الصعبة كما يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار وتطورات البيئة التحتية والفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب وعليه يعتمد هذا النوع من السياحة على: توفر الخدمات السياحية، تطور البنية التحتية، توفر الأمن والاستقرار واحترام السواح، ثبات القوانين وانخفاض الأسعار.[2]

3– السياحة حسب مدة الإقامة: وتنقسم هذه السياحة حسب المعيار إلى:[3]

-سياحة موسمية: ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى، كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام والاستمتاع باعتدال

[1]– نصر حميداتو، مرجع سبق ذكره.

[2]– ماهر عبد العزيز توفيق، 2008،صناعة السياحة، دار الأزهر، الأردن، عمان، ص 14.

[3]– فؤاد رشيد سمارة، 2001، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 107 – 108.

المناخ وممارسة الرياضة المائية والغوص والصيد، ويندرج هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في مواسم معينة وما يصاحبها من شعائر في مواعيد معددة من السنة وها يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة ويتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية من خلال الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين ويبقى فيها يوم أو يومين،
- سياحة عابرة تحصل أثناء التنقل بالطائرات كأن يكون تعطل أو وجود اضطرابات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية ويكون هذا النوع من السياحة دون مسبق.

4- السياحة حسب العدد:

- **السياحة الفردية:** هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما تتراوح مدّة إقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السواح بالخدمات.

تعتمد على مقدرتهم المادية والرغبة التي يحققونها ويعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء وتأثير الإعلان والترويج السياحي ومدى ثقافة السائح إذ أنها سياحة على برنامج منظم أو محدد.

- **السياحة الجماعية:** وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها وتنظم عن طريق وكالات السياحية والسفر.

ثانيا: آثار السياحة:

1- الآثار الاقتصادية المباشرة:

أ- أثر السياحة في الدخل القومي:

يتولد عن النشاط السياحي دخل يسمى بـ (الدخل السياحي) ويقصد به: (القيمة المضافة في السياحة والتي تقيس قيمة الناتج السياحي عند أسعار عوامل الإنتاج من قبل الصناعات التي تجهز النواتج السياحية.[1]

وكما يعرف الدخل السياحي بأنه (القيمة المضافة التي تولدها جميع القطاعات من خلال عملية توفير السلع والخدمات للسياح).[2]

ب- أثر السياحة في ميزان المدفوعات:

تعد السياحة مصدر هاما من مصادر العملات الأجنبية في ميزان المدفوعات والذي يعرف على أنه (سجل المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وبقية العالم الخارجي)، وتحتفظ الدول بسجل ميزان المدفوعات لمدة محددة عادة ما تكون سنة[3]. وتشمل المبادلات الاقتصادية استيراد وتصدير السلع، استيراد وتصدير الخدمات، إنفاقات السائحين والفوائد والأرباح المستلمة والمدفوعة والمشتريات والمبيعات النهائية أو الجاهزة، وبما أن السياحة تسهم في تدفق النقد الأجنبي إلى داخل الدولة الأمر الذي يؤدي إلى دعم ميزان المدفوعات وعليه فإن الحقوق الناشئة عن النشاط السياحي العالمي يمكن وصفها في سجل خاص ضمن ميزان المدفوعات يعرف بـ (الميزان السياحي) وهو عبارة عن الفرق بين العائد السياحي (أي

---

[1]- نور عبد الرزاق عبد الوهاب، 2016،2017، دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (1990-2015) رسالة ماجستير، أ.م.د /كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ص 427.

[2]- العزاوي، مجيد حميد، 2003، مستقبل السياحة الوافدة إلى العراق وأثرها على الموارد الاقتصادية، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص 159.

[3] -Garbough, Robery, , 2000 ,International Economics, 7th Ed, International Tomson Publishing , U.S.A, p: 349.

ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد) والإنفاق السياحي (أي ينفقه المواطنون السياح خارج البلد) أي هو الفرق بين الصادرات السياحية وارداتها.

ج- أثر السياحة في تشغيل العاملة:

إن صناعة السياحة تعتبر مصدرا مهما لتشغيل الأيدي العاملة من حيث تهيئتها مجالا واسعا للعمل في كافة المجالات والمستويات العلمية الفنية وغير الفنية وبصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا المجال تؤكد الدراسات على قدرة تنمية النشاط السياحي على امتصاص البطالة وفتح مجال أوسع للعمل، وأوضحت دراسة أجريت في دول أوربية وأمريكيا بما في ذلك دول منطقة الكاريبي، أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق فرص عمل تعادل ضعف العمالة المتولد عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، وتشير هذه الدراسة بأن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن صناعة السياحة استوعبت أكثر من (192) مليون شخص في عام 2000 على المستوى العالمي.[1]

د- أثر السياحة في إعادة توزيع الدخل:

غالبا ما يتم تنفيذ المشاريع التنموية بالدرجة الأساس في المدن الكبيرة والكثيفة السكان ويكون ذلك على حساب المدن الصغيرة والأرياف والأماكن النائية، ففي الوقت الذي ينعم فيه سكان المدن بكل مستلزمات الحياة العصرية فإن سكان المدن الصغيرة والأرياف يعانون من نقص شديد في هذا المجال، وهذا يؤدي إلى التوزيع غير العادل للتنمية والدخل، غير أن ذلك لا ينطبق على قطاع السياحة[2] حيث تساعد السياحة على تطوير الريف وتنمية المناطق النائية لا تحظى بنصيب من التنمية الاقتصادية لا سيما إذا

[1]- عشي صليحة، 2004 – 2005، الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ص 31.

[2]- الأنصاري رؤوف محمد علي، 2013، السياحة في العراق ودروها في التنمية والإعمار، ط2، بغداد عاصمة الثقافة، ص 112،113

توافرت مقومات سياحية ضرورية، فعند قيام الدولة بالتوجيه في إنشاء لمشاريع السياحية سواء كانت خاصة أو مملوكة لها في الأقاليم المختلفة فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير الأقاليم لأنه يؤدي إلى:[1]

- خلق فرص عمل جديدة،

- تحسين مستوى المعيشي،

- استغلال المزايا المتوفرة في هذه الأقاليم،

- إعادة توزيع الدخل بين المناطق الحضارية والريفية.

2- أثر السياحة غير المباشر:

أ- **الأثر المضاعف للسياحة:** تقوم فكرة المضاعف على أساس أن (كل إنفاق يولد دخلا)، ضمن الدورات الاقتصادية ولتوضح هذه الفكرة نفرض أنه تحقق إنفاق سياحي بمقدار (10 مليون دولار) فيعرف هذا الإنفاق بالإنفاق الأولي أو المباشر، لكونه قد أحدث زيارة في الدخل القومي نتجه مباشرة عن الإنفاق الاستثماري السياحي ويلاحظ في المرحلة الأولى أن الدخل ينتقل من المستثمرين إلى المشاريع السياحية (فنادق، مطاعم، أماكن ترفيه ... إلخ) التي عملت على توفير المنتوج السياحي للسياح وهذا ما يعرف بـ (الدورة الأولى للدخل). غير أن دوران الدخل لا يتوقف عند هذا الحد فلا بد لأصحاب المشاريع السياحية أن ينفقوا جزء من الدخل المتولد لديهم على شراء عناصر الإنتاج السياحي من القطاعات المجهزة للسياحة وهذا ما يعرف بـ (الدورة التالية للدخل) . وهكذا تستمر عملية الإنفاق ودوران الدخل من فرد إلى آخر في المجتمع.[2]

[1]- نور عبد الرزاق عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

[2]- مسلم، حمدية شاكر، نور عبد الرزاق عبد الوهاب، 2018، دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد 109، ص ص ، 423-446.

ب- أثر السياحة في المستوى العام للأسعار (التضخم):

يتأثر المستوى العام لأسعار السائدة في الأسواق المحلية للبلدان السياحية بمدى تطور السياحة في تلك البلدان، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية نتيجة الأعداد المتزايدة من السياح حيث تمثل هذه الأعداد قوة شرائية إضافية تضغط على ما متاح من السلع والخدمات.

وفي أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي والذي يعرف بأنه (نسبة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار) عند ما يتخلف العرض عن الطلب وهذا ما يحدث في المجال أيضا. إذ يتخلف العرض السياحي عن الطلب نتيجة للطبيعة الموسمية التي يتميز بها قطاع السياحة.[1]

ثالثا: مقومات السياحة:

ترتبط دوافع السياح ورغبتهم في تحقيق جملة من الأهداف بحثا عن أماكن إشباعها المتمثلة في عناصر ومقومات الجذب السياحي للمكان أو الموقع السياحي التي تتلائم مع كل هدف من أهداف السائحين ومن هنا لا بد من إبراز هذه المقومات لجذب السياح على زيارتها وهي بالتالي تمثل جانب العرض الذي يجد فيه السائح ضالته لإشباع حاجاته ورغباته التي تشكل على الغالي هدفه من الرحلة السياحية.

الفرع الأول: مصادر الجذب السياحي:

أ- المقومات الطبيعية:

وتشمل العناصر الطبيعية مثل السكان، أشكال السطح، المناخ، الغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتوجات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.[2] ويمكن تلخيصها في:

[1]- مسلم، حمدية شاكر، نور عبد الرزاق عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

[2]- لمياء السيد حنفي، 2010، أعمال شركات السياحية ووكالة السفر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 62.

- المناخ هو ذلك الجو السائر في بلد معين، إذ يفصل السائح الجو المعتدل الجاف، حيث ينتقل السياح إلى المناطق السياحية الدافئة في فصل الشتاء والمناطق الجبلية والساحلية في فصل الصيف وبالتالي يمكن تقسيم المناخ إلى نمطين.[1]

- **مناخات هادئة:** تتميز بقلة تقلب خصائص عناصرها كمناخ البحر المتوسط والمناخات السائدة في المناطق الغابية والسفوح الجبلية منخفضة المنسوب
- **مناخات تتسم بالإثارة:** نظرا لكثرة تقلب خصائصها كهبوب الرياح وسقوط الأمطار الغزيرة وكثرة سقوط الثلوج وهذا ما يؤثر سلبا على بعض المنشآت السياحية.

- الموقع الجغرافي،
- أشكال سطح الأرض،
- الحمامات المعدنية،
- المناطق الصحراوية.

الفرع الثاني: الإمكانات التاريخية الأثرية:

تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات.[2]

[1]- صورية مساني، 2018-2019، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995 – 2014 دراسة قيابة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 73.

[2]- نعيم الظاهر، سراب الياس، 2007، مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.

الفرع الثالث: المقومات الدينية:

تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة والآثار الدينية وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع في العالم من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم وهذا من أجل أداء مناسك الحج والعمرة.

الفرع الرابع: المقومات الثقافية:

وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب والتظاهرات الثقافية والفنية.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع والعام أو الاثنين معا حيث تطلب التنمية السياحية تدخل إيجابي من الهيئات السياحية الرسمية في الدولة لزيادة معدلات الاستثمار وقوة العمال وزيادة الاهتمام بالمناطق السياحية المتميزة أو المناطق التي قد تتميز مستقبلا بتحقيق إيرادات سياحية أكبر لتوجيه الاستثمارات والخبرات اللازمة لها.

المبحث الثاني: السياحة المستدامة

المطلب الأول: مفهوم وخصائص السياحة المستدامة

أولا: المفهوم

السياحة المستدامة تعني تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة، مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، والمقصود بالأجيال الحالية والقادمة كلا من السائح والسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة، وبالتالي فإن السائح الحالي يستفيد من مشاهدة هذا الموقع والتمتع بها سواء كانت طبيعية أو تراثية أو غيرها، ومن ثم عليه الإضرار بها تاركا إياها للأجيال القادمة من السياح ليستفيدوا منها، أما سكان المنطقة القريبة من الموقع السياحية

فعليهم عدم استغلال مواردها بشكل يسيء إلى ديمومتها للأجيال القادمة ليستفيدوا من المردود المالي المتأتي من زوارها[1]

كما عرفتها المنظمة العالمية للسياحة على أنها "تلك السياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة (وزاني محمد ومروان صحراوي 2013 ص 2).[2]

ثانيا: خصائص السياحة المستدامة

تتمثل خصائص السياحة المستدامة في ما يلي:

- سياحة تهتم بنوعية الخبرات وطرق تقديمها؛
- سياحة تستخدم المحليين في الأعمال والتخطيط وصنع القرار؛
- سياحة تعتمد على العدالة الاجتماعية وذلك بمشاركة الشعب في صنعها ومعرفة حاجيات السكان؛
- سياحة تعتمل ضمن حدود الموارد: الإقلال من التأثيرات – استخدام الطاقة – معالجة النفايات – إعادة الاستخدام؛
- سياحة صديقة للبيئة حيث تقوم على حماية البيئة والمجتمع المضيف.[3]

[1]- أ- الغايب أحسن / أ. د زرقين عبود، 2017، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 14- ص ص ، 291-314.

[2]- المرجع نفسه

[3]-صلاح الدين خريوطلي، 2004، السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، طبعة 1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،ص 31.

المطلب الثاني: مبادئ السياحة المستدامة:

تقوم السياحة المستدامة على جملة المبادئ التالي:[1]

– يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة؛

– يجب أن تتبع هذه الوكالات والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية؛

– يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة؛

– الاهتمام بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة؛

– عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى، بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

المطلب الثالث: السياحة البيئية:

أولا: المفهوم

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، ومصطلح حديث النشأة جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميزان الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، وهناك عدة تعاريف للسياحة البيئية منها.

[1]– صلاح زين الدين، 2016 ، دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر،أفريل 2016 ص 16.

– تعريف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها: " السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية، وتعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية، لكونه يمثل مصدر للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.[1]

كما عرفت الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية، وقد جاء تعريفها للسياحة البيئية سنة 1999 على أنها "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين.[2]

وإن التطرق إلى تحديد مفهوم السياحة البيئية، يدفعنا إلى التعرض إلى تعريف السياحة البيئية.

– السياحة البيئية هي التي يكون فيها الهدف الأساسي التمتع بمشاهدة النباتات والحيوانات في وسطها الطبيعي، ومنها التمكن من مشاهدة حيوانات الصحراء ونباتاتها والتمتع بمناظر الصحراء والجبال والسهول والأودية والغابات الكثيفة، ومشاهدة أجناس من الحيوانات نادرة الوجود.[3]

ثانيا: عناصر السياحة البيئية:

تتمثل أهم عناصر السياحة البيئية في: [4]

[1]– مرزوق عايد العقيد، 2006، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية الأردن، 15-16 مارس، ص 04.

[2]– نبيل دبور، 2004، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة، في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص 14.

[3]– سليمان حورية، 2016-2017، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة سعيدة –الجزائر–، ص 22.

[4]– عايد راضيا خنفر إياد عبد الإله خنفر، 2006، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، مجلة البيئة والمحيط، المجلد 09، العدد 02، جامعة أسيوط مصر، أكتوبر ص 59.

أ- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان، والتي تكون متمثلة في تصرفات السائح وما قد يحدثه من تلوث فيها، ومن هنا ظهرت علاقة أخرى، ولكن بين السياحة والبيئة ككل وبين مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماما، حيث أصبحت التنمية إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف الموارد البيئية وإبقاء الفرد؛

ب- تنطوي السياحة على أبرز المعالم الجمالية للبيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية ازدهرت السياحة وانتعشت؛

ت- تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية، وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها.[1]

المبحث الثالث: مفهوم ومجالات الاستثمار السياحي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وأنواعه

أولا: مفهوم الاستثمار السياحي

إن الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملا لمنتوج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح، ومنه فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل...) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد.

فالهياكل السياحية لها خصائصها والتي تميزها عن غيرها فهي بناء معين لغرض محدد ونظام وتقاليد وخدمات وأنشطة متعددة، ولا تستطيع أي مؤسسة سياحية أن تبدأ مرحلة التشغيل قبل أن تحصل على

[1]- عايد راضيا خنفر إياد عبد الإله خنفر، مرجع سبق ذكره.

التراخيص اللازمة للخدمات المختلفة التي تقدمها للسواح، ولا تمنح التراخيص إلا بعد إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون.

ويتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.[1]

وعند الحديث عن الاستثمار يتبادر إلى الذهن إنشاء الفنادق فقط، وإنما في الحقيقة يشمل الاستثمار السياحي مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة كبناء الوحدات الفندقية، الوحدات شبه الفندقية، تحسين البنى التحتية الخاصة بالنقل وشبكة الاتصال كالطرق، المطارات والموانئ ....؛ أما منطقة السياحة العالمية فتعرف الاستثمار السياحي كما يلي:

"هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها".

ويتضح مما سبق أن مفهوم الاستثمار السياحي هو توجيه المستثمر جزءا أو كلا من أمواله للاستثمار في قطاع السياحة من أجل تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري وزيادة طاقة البلد السياحية وتقديم أفضل الخدمات لهذا النشاط.

[1]- طيبي محمد أمين، 2016/2015، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق منشورة، قانون اقتصادي، كلية الحقوق الإنسانية، جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة – الجزائر، ص 12.

ولقد عرفت المادة 02 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بالاستثمار[1] كما يلي:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

- ✓ اقتناء أصول يتدرج في إطار استحداث نشاطات أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلية؛
- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية عينية؛
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ثانيا: أنواع الاستثمار السياحي:[2]

أ- استثمار طويل الأجل: ويختص بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل مشروع قرية الموج السياحية في عمان، شرم الشيخ في مصر وغيرها.

ب- استثمار قصير الأجل: ويتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع الصغيرة، المطاعم ومكاتب السفر والسياحة.

ت- الاستثمار البشري: ويهتم بتطوير برامج التدريب والتعليم السياحي.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي ومجالاته:

أولا: الأهداف:

يكمن الهدف الرئيسي للاستثمار السياحي في تحقيق الربح وتنمية الثروة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجيات المستعجلة، حيث تبين مؤخرا أن التبادلات السياحية تمثل 50% من السيولة المالية في السنة،

[1]- ميلي سميرة، معروف طارق، 2016/ 2017، واقع وآفاق الاستثمار السياحي لعين تموشنت – دراسة حالة محطة معدنية حمام بوحجر – مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير، تخصص إدارة المؤسسات السياحية والفندقية، المركز الجامعية عين تموشنت – الجزائر ص ص 03،04.

[2]- موفق عدنان الحميري، 2010، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 125.

ويرجع اهتمام الدول بالصناعة السياحية إلى مكانتها في الاقتصاد العالمي وقد ترجم هذا الاهتمام في شكل تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وعموما يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى:

أ– أهداف اقتصادية

يظهر التأثير الاقتصادي للاستثمار السياحي من خلال:

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام؛
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع ذات الأهمية الاقتصادي؛
- جلب التكنولوجيا الحديثة وتمكين الدولة من التحكم التقني فيها؛
- العمل على تواصل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية السياحية؛
- تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتحقيق من مشاكل المديونية من خلال ما ينفقه السائح مقابل منحه تأشيرات الدخول إلى البلد والخدمات السياحية المقدمة؛
- زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق دفع الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب بعد دخول المنشآت السياحية مرحلة النشاط؛
- إدماج البلد المضيف ضمن السوق السياحية الدولية.[1]

ب– أهداف إجتماعية

إلى جانب الأهداف الاقتصادية يؤثر المستثمر السياحي على الجانب الاجتماعي بما يوفره من مناصب عمل جديدة وذلك بالشكل التالي:

- إنشاء مناصب شغل مباشرة، أي المناصب السياحية المنشأة في القطاع وخاصة بهياكل الاستقبال مثل المطاعم، الفنادق،....، إذ إنشاء فندق سياحي يتسع لـ 582 سرير يتطلب خلق 218 منصب شغل دائم بالإضافة إلى مناصب الشغل في مرحلة إنجاز المشروع السياحي؛

[1]– مربيعي بلقاسم، 2008، واقع الاستثمار السياحي، مذكرة نهائية لنيل ليسانس تسيير فندقي وسياحي، المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجزائر، ص 15.

- خلق مناصب شغل بطرقة غير مباشرة: عن طريق تفعيل القطاعات المرتبطة بالاستثمار السياحي خاصة تلك المتعلقة بالنقل، المطاعم، التكوين والصناعات التقليدية.
- إضافة إلى ذلك فالمستمر يعمل على تحقيق أهداف التنمية الجهوية، وذلك باختيار مناطق أقل تنمية تماشيا مع السياسات الموجهة للمستثمرين من خلال تقديم تحفيزات أكبر للاستثمار في السياحية المعزولة.[1]

ثانيا: مجالات الاستثمار السياحي:

يمكن حصر مجالات الاستثمار السياحي في مناطق التوسع والمنابع الحموية:[2]

أ- مناطق التوسع السياحي:

من الناحية القانونية تعرف منطقة التوسع السياحي حسب القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي كالتالي:

يمكن أن تعتبر مناطق التوسع السياحي كل منطقة أو مساحة من الأرض تتمتع بميزات أو خصائص طبيعية أو ثقافية أو بشرية أو ملائمة للتنزه السياحي من شأنها أن تسمح بإقامة أو تنمية منشآت سياحية يمكن استغلالها لتطوير شكل أو عدة أشكال من السياحة المبرمجة.

وفي هذا المجال أنشأت هيئة متخصصة هي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، كما صدر سنة 1999 قانونان يحددان القواعد الفندقية، وكيفية ممارسة نشاط وكالة السياحة والأسفار تماشيا والمقاييس المعمول بها في السوق، نظرا لتغيير النظرة السياسية الجزائرية من تطبيق النظام الاشتراكي إلى اعتماد منهج النظام الليبرالي واقتصاد السوق، فكان لابد من إعادة النظر في القوانين المعمول بها قصد تمكين الخواص من الاستثمار في المجالات المحررة والمفتوحة على القطاع الخاص.

وقد تم تحديد مناطق التوسع السياحي والتي تبلغ 205 منطقة، اختبرت 6 مناطق:

[1]- مربيعي بلقاسم،مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- ميلي سميرة، معروف طارق، مرجع سبق ذكره، ص 08.

منها كمناطق ذات أولوية للاستثمار السياحي الأجنبي وهي:

- منطقة التوسع السياحي موسكارد (تلمسان)؛
- منطقة التوسع السياحي مسيدة (الطارف)؛
- منطقة التوسع السياحي العقيد عباس (تيبزة)؛
- منطقة التوسع السياحي زرالدة العزيبة (الجزائر)؛
- منطقة التوسع السياحي البئر (حاسي مسعود)؛

وتم هذا التصنيف حسب الصفات التالية:

- طبيعة ودرجة تمركز الإمكانيات السياحية؛
- إمكانية التزود بالماء والكهرباء؛
- درجة تطور المنشآت والمرافق.

ب– المنابع الحموية:

تعد الموارد المائية من بين المجالات المفتوحة الأكثر شيوعا في مجال استثمار السياحة العلاجية والصحية، حيث صدر 202 موقع (منبع حموي) من قبل المؤسسة الوطنية للدراسات الأولية، والتي حصلت في دراستها إلى تحديد إمكانيات الاستغلال السياحي للراحة والعلاج، كما تم وضع وإعداد إستراتيجية تهيئة تستوفي الشروط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما يمكن تصنيف المجالات وفقا بما يلي:[1]

- **مجال الإيواء السياحي:** ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية.

[1]– عبد المطلب محمود الخوام، 2001، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص 5.

- **مجـالات اللهـو وقضـاء الفـراغ:** ويضـم الكازينوهـات والمقـاهي والمطـاعم والمسـابح السـياحية ومحطـات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية .... الخ.
- **مجـالات النقـل والمواصـلات:** وتشـمل اسـتثمارات حكوميـة لإقامـة مطـارات مدنيـة ومـوانئ وأرصـفة نهريـة ومحطـات للـزوارق النهريـة، اسـتثمارات مخصصـة لإقامـة الطـرق البريـة المخصصـة لأغـراض سياحيـة استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.
- **مجـال التعلـيم العلمـي والبحـث العلمـي** : وتشـمل الكليـات والمعاهـد ومراكـز الدراسـة السـياحية والدراسـات المهنيـة لإعـداد كـوادر سـياحية إضـافة إلى البعثـات والزمـالات الدراسـية والتعاقـد مـع المنظمـات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة الخبرات السياحيين.
- **مجـال الإدارة السـياحية التكميليـة:** ويشـمل إنشـاء البنايـات والعمـارات والـدوائر المخصصـة للمرافـق السـياحية وصـيانة هـذه البنايـات ومسـتلزمات العمـل الإداري كافـة مـن أجهـزة ومعـدات وحاسـبات اتصـال ولوازم أخرى.[1]
- **مجـال التـرويج والإعـلام السـياحي:** ويضـم مراكـز الاسـتعمالات والخـدمات السـياحية ومكاتـب الحجـز السـياحي وكـل النفقـات المخصصـة لطبـع الكراسـات والبوسـترات السـياحية عـن الـدول وعـن معالمهـا السياحية وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي.
- **مجـال المسـح السـياحي:** ويعـني كـل النفقـات الـتي تخصـص لأغـراض عمليـات المسـح ومـا يرافقهـا مـن إنفـاق آخـر لنجـاح الإحصـاء السـياحي سـواء كـان للمشـاريع السـياحية أو للسـياح القـادمين، ولبيـان آرائهـم ودراسة مقترحاتهم.

[1]– م، سندس جاسم شعيبة، 2018، واقع وامكانيات الاستثمار السياحي في العراق دراسة تحليلية (2003-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد1، العراق، ص 290.

المطلب الثالث: عوامل الاستثمار السياحي ومعوقاته

أولا: عوامل الاستثمار السياحي

لدعم الاستثمار السياحي توفر مناخ استثماري ويقصد بذلك مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه العملية الاستثمارية والتي تتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية والإدارية ويمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري السياحي بما يلي.[1]

أ- البيئة السياسية: ويقصد بها وجود نظام سياسي مستقر وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية.

ب- الاستقرار الأمني: يحتاج المستثمر إلى بيئة آمنة مستقرة وبعكسه فإن عدم الاستقرار الأمني عامل دافع بهروب رأس المال إلى خارج البلد

ج-البيئة الضريبية: نظرا لما تشكله من محددا أمام اتساع وانتشار الاستثمارات السياحية فقد تشكل نسبة مرتفعة من التدفقات النقدية المتوقعة من هذه المشروعات لذا فإن تشجيع هذه الاستثمارات تكون بإعفاءات ضريبية أو تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي من أصحاب الاستمارات.

د- البيئة الاقتصادية: وهي وجود اقتصاد مستقر لا توجد مشاكل اقتصادية كانخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف من المشاكل غير المحسوبة فإن مثل هذه المشاكل تخلق بيئة غير مستقرة اقتصاديا أمام المستثمر .

هـ- وجود مدخرات: وهي ما يفيض عن حاجة المستهلك أو تنازله عن استهلاك آني آملا الحصول على عائد جيد من استثمار في المستقبل ويحتاج ذلك إلى وإسناد من السياسة المالية للدولة.

و- تشريعات قانونية مالية: والتي تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري.

[1]- عدنان غانم، لبنة حسين المبلي، 2003، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2، ص 179.

ي- سياسات تشجيع الدولة للمستثمرين: وذلك عن طريق تقديم قروض ومنح من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: معوقات الاستثمار السياحي:

توجد عدة عوامل ومعوقات للاستثمار في المجال السياحي وسواء من الجانب الإداري، الأمني أو السياسي، أو الهياكل المادية البشرية... ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- نقص في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه ويجعل هذا النشاط ضعيفا محليا في مواجهة السياحة بأماكن أخرى ويصبح العائد متواضعا؛
- نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب مسألة المداخيل وعدم القدرة على الحصول على قروض من البنوك؛
- تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة للسياحة؛
- خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول، انعدام توافر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي؛
- عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوافرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة؛
- عدم تأهيل القوى البشرية؛
- عدم تحسين البنية الأساسية أو إنعدامها؛
- عم الاستقرار الامني والسياسي؛
- عدم توافر خطة سياسة مرجعية بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتؤخر الاستثمار حيث أن كل مستثمر يتردد لعدم وضوح الرؤية لما سيحصل بمساحة الأرض المجاورة المشروع؛
- صعوبة وتعقد الإجراءات البيروقراطية بما فيها إجراءات التسجيل والحصول على الترخيص.

[1]- حيزية حاج الله، 2005-2006، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب – البليدة- ص 77.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياحة عن كافة الظواهر والعوامل الخاصة بالسفر والإقامة خارج مقر الإقامة الأصلي، بهدف تلبية وإشباع رغبات السائح من راحة وترقية، علاج أو قيام بالأعمال أو حتى كممارسة مختلف الرياضيات أو القيام الشعائر الدينية...الخ.

تطورت السياحة مع مرور الزمن حتى أصبحت ثاني أهم بترقي التجارة العالمية، حيث يلعب هذا القطاع دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك من خلال إسهامها في زيادة الدخل القومي إلى جانب دورها في عدم ميزان المدفوعات وكذلك تنشيط حركة الاستثمارات، فالسياحة قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها.

الفصل الثاني
مدخل للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يوضح النظريات الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع،ومن هذا المنطلق فالنمو الاقتصادي له مدلول اقتصادي واجتماعي.

وقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالنمو الاقتصادي تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان هذا الاهتمام يدور حول العوامل أو العناصر المفسرة له والمحددات التي من خلالها يتحدد، ومع تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم التي استندت عليها بعض النظريات والنماذج من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، ضف إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يؤثر بطريقة أو أخرى على الاقتصاد والمجتمع.

بالتالي تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: عناصر النمو فوائده وآثاره.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: مدخل للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك لدور هذا الأخير في تطور أنشطة السياحة والفندقة لزيادة الاقتصاد القومي وزيادة العرض للتوظيف، وبالتالي الوصول إلى المستوى المطلوب.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية وخصائص النمو الاقتصادي:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

هو الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويظهر هنا ثلاث عناصر أساسية في هذا التعريف وهي:[1]

أ– التغير في الناتج أو الدخل القومي باعتباره المضمون الأساسي للنمو ذاته؛

ب– استبعاد أثر التغير في الأسعار أي تقديم الناتج القومي بالقيمة الحقيقية أي بالأسعار الثابتة حتى يمكن تقديم معدل النمو؛

ت– مقياس النمو الاقتصادي يتعلق بمتوسط دخل الفرد، أي نصيب الفرد من الناتج أو الدخل وهو ما يعرف بـ « Percapita income ».

ويتطلب قياسه تقدير حجم السكان حيث أن متوسط نصيب الفرد عبارة عن حاصل قسمة الناتج على السكان. ولا شك أن معدل النمو الاقتصادي كمحصلة لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يعكس هذين المتعبرين الرئيسين وهما:

- النمو في الناتج القومي ذاته.
- نمو السكان.

[1]– زيد منير عبوي 2008، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص، 75، 76.

مثلا: حققت دولة الصين معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية بلغت 7% عام 1992 بسبب كل من النمو المرتفع في الناتج القومي والانخفاض الكبير في معدل النمو السكاني.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي مع مرور الزمن.[2] وبالتعمق في هذا يتعين التأكد على ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي، وهي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في متوسط نصيب الفرد الدخل، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. فكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلاّ أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي حسب المعادلة التالية:[3]

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = إجمالي الدخل المحلي/ عدد السكان.

كما يتم حساب معدل النمو وفقا للمعادلة التالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

وبذلك يتعين على الدول النامية التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة وتسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام بزيادة معدل نمو الدخل القومي بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني، وإلاّ فإن مجهوداتها التنموية لن تسفر عن تقديم يذكر.

أ- أن تكون الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل

[1]- زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]- عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، (2003): التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، ص 79.

[3]- عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، المرجع سبق ذكره، ص 80.

الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاّ إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. وعلى ذلك فإن: [1]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

ث– أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل مستمرة على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة اقتصادية، كما أن ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الدخل القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلاّ أن هذه الأوضاع سرعان ما تتغير بمجرد هبوط أسعار النفط وهو يعتبر نموا عابرًا.[2]

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي:

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم لمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛

[1]– محمد عبد العزيز، (2006): التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 75.

[2]– عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- يلعب النمو الاقتصاد دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني؛[1]
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية وايدولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.[2]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

أولا: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك عدة أنواع النمو منها:

أ- النمو الموسع:

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.[3]

ب- النمو الاقتصادي التلقائي:

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي

[1] - www.google-123-st/t542-topic/18:28/2020-03-10 تاريخ الإطلاع

[2]- ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ: الرياض، السعودية، ص 175.

[3]- نادية معلالة، مليكة درويش، 2015/2014،أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001،2014، دراسة تحليلية قياسية 1985-2013 – مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة، ص 12.

والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.[1]

ج- النمو العابر:

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.[2]

د- النمو المخطط:

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءا على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة وفاعلية المتابعة والتنفيذ ويعتبر النمو أيضا ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية.[3]

ثانيا: طرق قياسه:

- تعتبر معايير الدخل من بين أهم المعايير التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي:

1- طريقة الدخل:

أ- الدخل القومي الكلي: يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول وذلك لأن زيادة

[1]- صبيح، ماجد، 2008، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، ص ص ، 17،18.

[2]- صبيح، ماجد ، مرجع نفسه.

[3]- مرجع نفسه.

الدخل (أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني عدم وجود نمو اقتصادي عند انخفاض عدد السكان.[1]

ب- **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح للبعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما توافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

ح-**معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجد الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة بصفة عامة، في العادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الأجور، ريع الأرض، الفوائد، دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات، عوائد المستثمرين من استثماراتهم في الشركات هذا يعني أن:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني

الناتج المحلي الإجمالي: مجموعة الأجور + مجموعة ريوع الأرض + الفوائد + دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات + عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات + امتلاك رأس المال + الضرائب التجارية غير المباشرة + أرباح الشركات.[3]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، 2003، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصادي، الإسكندرية، مصر، ص 88.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 88 – 89.

2- طريقة الإنفاق:[1]

في هذه الحالة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون مساوي لمجموع الاستهلاك، الاستثمار وصافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات.

وبما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج المحلي الإجمالي فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي

ولدينا الإنفاق الكلي: $Y=C+I+G+(X-M)$

حيث أن:

Y: الدخل الوطني؛

C: الاستهلاك؛

I: الاستثمار الخاص؛

G: إنفاق القطاع الحكومي؛

$(X-M)$: إنفاق القطاع الخارجي.

يقاس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين هما:

أ- معدل النمو البسيط: يقيس هذا المعدل معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى سنة أخرى[2]، ويتم التوصل إليه عن طريق المعادلة التالية:

[1]- كريم بودخدخ، 2009.2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر، ص 76.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، 2005، النظرية الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 279.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الحالية الفترة في الحقيقي الدخل} - \text{السابقة الفترة في الحقيقي الدخل}}{\text{السابقة الفترة في الحقيقي الدخل}} \times 100$$

$$CM_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots (2-1)$$

حيث:

CM_S: معدل النمو البسيط ؛

Y_t: الدخل الحقيقي في السنة الحالية (t)؛

Y_{t-1}: الدخل الحقيقي في السنة (t-1).

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو المركب متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتم حسابه كما يلي:[1]

$$y_N = (1 + CM_S)^N \ldots\ldots\ldots (2-2)$$

$$CM_c = \frac{\sqrt[N]{y_N}}{Y_0} - 1 \ldots\ldots\ldots\ldots (2-3)$$

حيث:

CM_c: معدل نمو مركب؛

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

[1]- عبد القدر عطية، رمضان أحمد مقلد، المرجع سبق ذكره، ص 280.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي:

هناك من المحددات النمو الاقتصادي تعمل على تحديده وإحداثه، ومن بين هذه المحددات ما يلي:

أولا: المحدد الكيفية للنمو الاقتصادي:

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية.

أ- المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:[1]

- الاستقرار السياسي والأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، وهذا يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر، استقرار وأمانا في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال كبير، والعكس صحيح.
- الحلقة المفرغة للفقر: إن مستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.
- سياسات البلدان النامية: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة العمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادية للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان.

[1]- عيادة عبد الرؤوف، 2010-2011، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970 – 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، ص 73-75.

ب- المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

- الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية، كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.
- سياسات البلدان المتقدمة: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

ثانيا: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

1) المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في:[1]

- الرأسمالي البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأس مال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.
- النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدولة النامية كثيفة السكان.

[1]- نادية معلالة، مليكة درويش، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحصلة لهذه السلع، كذلك يشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.
- التضخم: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة على أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد.
- البطالة: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار، كل هذه أثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

2) المحددات الكمية تتمثل في:[1]

- الانفتاح التجاري: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجية من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدول المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبه عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري ...الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

[1]- عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 80،81.

- أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ومن هنا قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد إستراتيجية التنمية.

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي، فوائد وآثاره

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي:

بصورة عامة هنالك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:[1]

1) الموارد البشرية
2) رأس المال
3) الإدارة والتنظيم
4) البيئة الاقتصادية
5) التكنولوجيا
6) الموارد الطبيعية

1- الموارد البشرية:

ويتمثل هذا العنصر بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1]- محمود على الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الزيادة في الإنتاج.

2- رأس المال:

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموعة السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة.[1]

3- الإدارة والتنظيم:

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في الإدارة يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر آدم سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة

[1]- عيادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 61.

في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة الإنتاج.

4- البيئة الاقتصادية:

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة وتعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي.[1]

5- التكنولوجيا:

وهو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوقت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل، أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، يتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي.[2]

6- الموارد الطبيعية:

وهي ما يمكن استغلاله من موارد تزودنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها...

مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العنصر الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو

[1]- مصطفى بن ساحة، 2011/2010،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غرادايا، ص 11.

[2]- عطية عبد القادر، 2003، اتجاهات حديثة في التنمية، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 13.

الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد، ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد، كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل:

ويشمل عنصر الموارد الطبيعية ونوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها.[1]

المطلب الثاني: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه:

تهتم كل من دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها، والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

- ✓ فزيادة الكميات المنتجة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات، الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن؛
- ✓ معدلات النمو المرتفعة تخفض من مشكلة البطالة؛
- ✓ النمو الاقتصادي يؤثر على المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع، ويؤدي إلى ظهور حاجات استهلاكية متقدمة ومتنوعة؛
- ✓ التوسع في الدول نتيجة النمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية بالمتطورة، من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية.[2]

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 40-43.

[2]- بدرة الميلود، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي: [1]

ترافق تحقيق النمو أعباء أو تكاليف، منها؛

- ✓ تؤدي زيادة معدّل النمو الاقتصادي إلى زيادة الحاجة لإنتاج لسلع رأسمالية، ومن ثم توجيه الاستثمارات والموارد لها، مع الاهتمام برفع الاستثمار في كلّ من التعليم والتدريب، ممّا يؤدي إلى التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحالي من أجل دعم الإنتاج المستقبلي؛
- ✓ ظهور التلوث البيئي وازدحام المدن، الناتج عن تأثير النمو الاقتصادي سواء في الدول النامية أو المتطورة؛
- ✓ غياب الاستقرار في القطاع الاقتصادي، نتيجة لظهور تقلبات واضحة بالفعاليات الاقتصادية كالبطالة وغيرها ويرتبط ذلك مع حدوث النمو الاقتصادي بطريقة غير مستقرة.

المطلب الثالث: آثار النمو الاقتصادي:

أولا: الآثار الايجابية:

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث أهم ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30% وللنمو الاقتصادي آثار ايجابية تتمثل في:[2]

- **تقليل مستوى الفقر**: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على أربعة عشرة دولة في التسعينات أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض في نسبة 1,7 % عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

[1]- بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره عن الموقع www .mawdoo3.com ص 10،11 تاريخ الإطلاع 2020/03/28.

[2]- مفهوم النمو الاقتصادي عن الموقع www.https://mawdoo3.com تاريخ الإطلاع: 2020/03/07.

- **إعادة تشكيل المجتمع**: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عاليا قلَّ مستوى الفقر..، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل؛[1]
- **خلق فرص عمل**: يعمل النمو الاقتصادي على خلق وظيفية، من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كلما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية والتحسين من مستوى الإنتاجية:
- **دفع التقدم البشري**: ليس ماديا فقط: إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل؛
- **تطوير الصحة والتعليم**: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأخر التعليم أيضا بارتفاع معدل الدخل من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنها تعزيز مستويات الدخل.

ثانيا: الآثار السلبية:

مثلما ينتج عن النمو الاقتصادي آثار ايجابية، ينتج عنه أيضا آثار سلبية تتمثل في:[2]

- **التدمير الإبداعي**: يعتبر النمو الاقتصادي جيدا في إنعاش الاقتصاد عموما، صاغ شومبيتر مصطلح التدمير الإبداعي والذي يسلط الضوء على التقدم الناتج عن النمو الاقتصادي قد يقود إلى تدمير الهيكل الاقتصادي القديم في سبيل إنشاء هيكل جديد، وذكر أيضا « Acemoglu, 2009 » أنه سيتم تدمير العلاقات الإنتاجية والشركات وأحيانا سبل العيش الفردية في سبيل النمو الاقتصادي، ويؤدي النمو الاقتصادي إلى تحول في هيكل الإنتاج بالأنتقال من الزراعة والصناعة إلى قطاع الخدمات فعلى سبيل المثال في بدايات القرن من التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية كان حوالي 9% من

[1] – بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره.

[2] –https://www.awform.org/index.php/ar consalté 28/03/2020/çàop

السكان يعملون في الزراعة، ولكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هناك انخفاض كبير في نسبة العاملين في الزراعة وارتفاع أكثر من 20% في نسبة العاملين في كل من قطاعي الصناعة والخدمات، وعلى مر السنين انخفض عدد العاملين في الصناعة والزراعة، بينما أصبح أكثر من 70% من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون في قطاع الخدمات.

وهي الفترة التي لوحظ فيها زيادة في النمو الاقتصادي، حيث استشهدوا بأمثلة مثل الصين وبعض الدول الكبرى التي اختبرت ارتفاع في عدم المساواة في الدخل،كما لاحظ « wiel,2013 » أنه على مدى 188 سنة من عام 1820م إلى 2008م اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل واضح، وفي عام 1820م أشار أن دخل الفرد الواحد من الطبقة الغنية يساوي ثلاثة أضعاف دخل الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة.

وتعد عدم المساواة في الدخل مشكلة رئيسية لأنها تؤدي إلى عدد من الآثار السلبية الأخرى والتي تتضمن عدم الكفاءة الاقتصادية وعدم الإنصاف مع بعض طبقات المجتمع عموما.

وكما لاحظ "سميث" أنه كلما ازدادت عدم المساواة في الدخل، كلما انخفض عدد السكان المؤهلين للحصول على شكل من أشكال الائتمان، فعندما لا يصبح بإمكان الأفراد ذوي الدخل المحدود اقتراض المال ربما لا يستطيعون إلحاق أطفالهم في **المدارس أو البدء بأعمال تجارية والادخار، وبالتالي انخفاض معدل الادخار العام في المجتمع.**[1]

- **زيادة التلوث:**التلوث هو أحد الجوانب السلبية للنمو الاقتصادي، أشار البنك الدولي في 2014 على أن المعدل الذي تتدهور فيه الموارد الطبيعية أي الأرض والماء والهواء وصل إلى درجة مرعبة في بعض الدول، حيث ستكون صحة الكثيرين مهددة بعوامل مثل التلوث الهوائي، والأمراض التي تنقلها المياه، والتعرض لمواد كيميائية مضرة خاصة في الدول النامية.

[1]- مرجع سبق ذكره WWW.AWFORUM.ORG

إضافة إلى ذلك توجد أدلة متضاربة بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات البيئية المختلفة، وفي دراسة حول النمو الاقتصادي والبيئة وجد « corossman skrueger 1994 » أنه لا يوجد أدلة على أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى تدهور جودة البيئة، وفي دراسة حول العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي باستخدام دليل التسلسل.

الشكل 1-2: تبادل الموظفين بين قطاعي الصناعة والزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية من

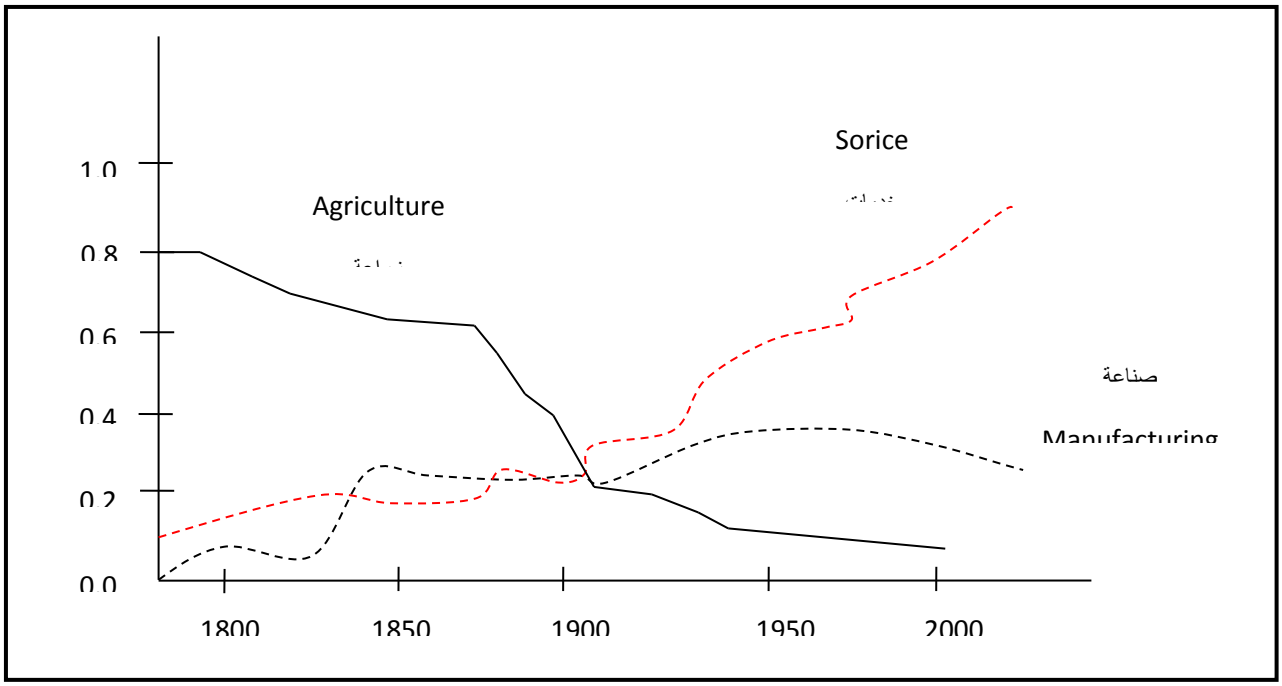

- وللتدمير الإبداعي أثر سلبي آخر وهو خلق توتر اجتماعي طبيعي، وذلك بسبب أن التحولات الهيكلية واسعة الانتشار غالبا ما تصاحب نمو وتطور أي اقتصاد، فبعض العلاقات التي تم إنشاؤها سابقا قد تتدمر، مما يعني وجود رابحين وخاسرين.

- **التحـــديات الصـــحية:** اســتنتج "فرنــك 2004" أن النظــام الصــحي يواجــه تحــديات معقــدة بســبب الضـغوط مثـل الشـيخوخة وزيـادة الأمـراض المزمنـة والاسـتخدام المكثـف للتقنيـات الصـحية في العـلاج والـتي تعتبر غالية ومكلفة.

وقـد لاحـظ «Bloom and canning 2008 » أيضـا أن تـأثير زيـادة معـدلات البقـاء علـى قيـد الحيـاة علـى النمـو السـكاني مـن المحتمـل أن يفـوق المكاسـب الـتي تنـتج عـن النمـو الاقتصـادي، "حـتى يحـدث تغيير في معدلات الخصوبة".

وقــد ذكــر «Briggs 2014 » أن الدراســات أعطــت أدلــة علــى زيــادة اســتهلاك الفواكــه والخضــروات مـرتبط مـع تقليـل مخـاطر جميـع أسـباب الوفيـات، وخاصـة الوفيـات الناتجـة عـن الأمـراض القلـب والأوعيـة الدموية.

- **زيـادة فـي عـدم المسـاواة فـي الـدخل:** أحـد الآثـار المحتملـة للنمـو الاقتصـادي هـي الزيـادة في عـدم المسـاواة في الـدخل، ووفقـا لهـا ذكـره "بـارو وماترن" كـان هنـاك زيـادة في تشـتت توزيـع الـدخل في عـدد مـن الـدول مـا بـين 1970م إلى 2000م مـن الـدول الآسـيوية الناميـة، ذكـر« Asafu-Adjayo,2000 » أن المسـتويات العاليـة مـن النمـو الاقتصـادي تـؤدي إلى زيـادة مسـتوى الطلـب علـى الطاقـة، ومـع ذلـك يلاحـظ أنــه في ســبيل زيــادة الاعتمــاد علــى الطاقــة حــتى لا تحــدث آثــار ســلبية علــى النمــو الاقتصــادي، فــإن سياسـات حفـظ الطاقـة والـتي تركـز علـى تقليـل اسـتخدامها أصـبحت بحاجـة إلى اكتشـاف طـرق جديـدة لخفـض الطلـب علـى السـلع الاسـتهلاكية، وقـد أشـار إلى أنـه يمكـن فعـل ذلـك عـن طريـق إجـراءات مناسـبة مثـل فـرض ضـريبة علـى الطاقـة والإعانـات الحكوميـة بالإضـافة إلى بـذل الجهـود مـن أجـل تشـجيع المصـانع على تبني تقنيات تقلل من التلوث.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو":

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها:[1]

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
- ✓ ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛
- ✓ حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛
- ✓ الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

تضم النظرية آراء كل من آدم سميث ودافيد ومالنيس وغيرهم:[2]

أ- أدم سميث:

تمثل آراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص:[3]

---

[1]- جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة على الموقع: www.alukah.net.world-muslim.

[2]- مدحت القرشي، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص 56.

[3]- مدحت القريش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن التخصص؛
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية؛

قد يؤكد سميث أن النمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصص وتحل النقود محل المقايضة وتتزايد الإنتاجية.

كما يؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وإن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال، وأن نموذج آدم للتنمية يحركه رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي.

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

شكل رقم 2-2: تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي

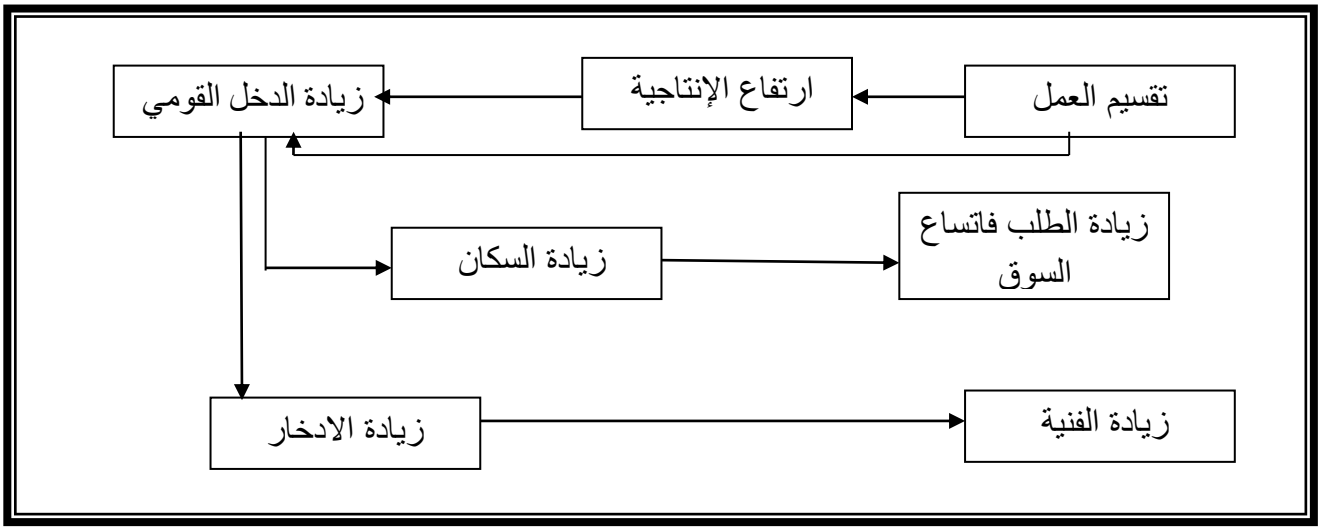

المصدر: صيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2015/2014، ص 17.

أ- دافيدريكاردو:

بعد تحليل آدم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود وانتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. كما أعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على الحرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما سمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

ويعتبر توزيع الدخل العام الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عن ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون، العمال الزراعيون وملاك الأراضي، حيث أن الرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، أما الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور أما ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وزيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى قدرة الأراضي الخصبة مما يدفعهم لاستخدام الأقل خصوبة.[2]

[1]- بدراوي شهيناز، 2015/2014، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات الباتل لعينه من 18 دولة نامية (198°-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادي التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 55.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 58-59.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التراكم الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو.

ج- مالتوس:

لقد تطرق مالتوس في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث اشتهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان إذ يقول بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد بمتتالية عددية.

وقسم مالتوس « Malthus » الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه أي – القطاع الصناعي – حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها، لذلك فهو يرى أن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي، واستخدام التقدم التقني الفني بشكل واسع في الصناعة عن طريق التوسع في التكوين الرأسمالي، كما يركز مالتوس على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون "ساي" للأسواق الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب عليه، والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن الطلب على السلع الرأسمالية أي (الادخار = الاستثمار)، لكن مالتوس أوضح أنه من الممكن تصور وجود حالة تتجاوز فيها الإدخارات عن الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، وهذا يعني النقص في الطلب الاستهلاكي الأمر الذي يعيق من التوسع في النمو، لأنه يقلل من الحافز على الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار.[1]

[1]- بدرة الميلود، 2018-2019، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية حالة الجزائر خلال (2000-2017)، مذكرة لنيل شهادة ماستر منشورة، في الاقتصاد الكمي كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، ص 13.

فلقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلص مساحات الأراضي القابلة للإنتاج، سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف أي إلى حد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات.[1]

كما طرح مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث أنه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، ويرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع.[2]

د- كارل ماركس:

يعد كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، كما يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف – أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس-، وان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس مال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، لكن ماركس تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي، مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل.[3]

مما سبق نصل إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجهة

[1]- بدرى الميلود، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- طاوش قندوسي، 2014/2013 ، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2012/1970) أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 99.

[3]- مدحت القريش، مرج سبق ذكره، ص ص ، 60،62.

من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسور حالة من الانتعاش الاقتصادي، ولتفسير ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:[1]

1- دالة الإنتاج: ..... $O = f(L, K, Q, T)$

O: الإنتاج؛ L: قوة العمل؛ K: المتاح من الأرض؛ Q: رأس المال؛ T: التقدم التقني

2- مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: $T=T(I)$

3- الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I=dQ=I(R)$

حيث يقصد بالاستثمار عنا الاستثمار الصافي I والذي يعبر عن الزيادة في رصيد الرأسمالي وR عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال)

4- الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي وعرض العمل: $R=R(T,L)$

5- حجم العمل يتوقف على حجم الأجور: $L=L(W)$

6- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار: $W=W(I)$

علما بأن مجموعة الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي أي: $O=R+W$.

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:**

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية حيث أن اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، بالإضافة إلى ما سبق عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل ، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في

[1]- فليح خلق حسين، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1،حدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 120-123.

الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، ورغم الانتقادات التي سبق وأن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي، وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية. وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.[1]

المطلب الثاني: نموذج هارود دومار:

من المعروف أن إدامة أو استبدال المستهللك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Y على سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1 أن نقوم باستثمار 3 فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP.[2]

يعد نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصادي وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

تتمثل فرضيات النموذج في مما يلي:[3]

- ✓ غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصادي المغلق (لا توجد تجارة خارجية)؛
- ✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛

[1]- بيوض محمد العيد، 2010-2011 ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادية المغاربية، دراسة مقارنة: تونس،الجزائر، المغرب، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية علوم التسيير، تخصص اقتصادي دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، ، ص 61.

[2]- محمد علي الشرقاوي، 2016، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ص ص، 57،58.

[3]- مدحت قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

✓ تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار؛

✓ الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبته رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة؛

وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

✓ والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج$(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال /الناتج (K/Y).

✓ وعليه يكون النموذج كما يلي:[1]

✓ - بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي، أي:

✓ $$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = S/Y = s \dots\dots (2-8)$$

في حالة التوازن، الادخار يساوي الاستثمار أي:

✓ $$S = I \dots\dots (2-9)$$

✓ وبذلك فإن: $$i = I/Y \dots\dots (2-10)$$

✓ حيث: i معدل الاستثمار.

✓ - الاستثمار(I) هو التغير في مخزون رأس المال، أي:

✓ $$I = \Delta K \dots\dots (2-11)$$

✓ والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K) أي أن:

✓ $$\Delta K/\Delta Y = K \equiv I/\Delta Y \dots\dots (2-12)$$

✓ ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

✓ $$\Delta Y/Y = \frac{I/Y}{K} \dots\dots (2-13)$$

[1]- مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص75-76.

- ✓ ومنه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.
- ✓ ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:
- ✓ $g = S/K \dots\dots (2-14)$
- ✓ حيث:
- ✓ g:معدل نمو الناتج؛
- ✓ S: معدل الادخار؛
- ✓ K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.
- ✓ مع الإشارة إلى هذه المعادلة رقم (2-14) هي ترجمة مبسطة لنموذج هارود– دومار في النمو الاقتصادي.

يعالج هارود النمو الاقتصادي عن طريق ثلاثة أنواع لمعدلات النمو (معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب فيه أو المستحب، معدل النمو الطبيعي)، ومن الممكن عن طريق إجراء المقارنات بين معدلات النمو هذه تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل النمو ثابت ومستدام.

أولا: معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال المنتج/الناتج)، بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة للدخل الوطني $S = sy$
- المعامل المتوسط لرأس المالkثابت $\Delta K/_{\Delta Y} = k = {}^{k}/_{Y}$

وباعتبار المساواة التالية: $I = S$و$\Delta KI =$نحصل على:

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sY = S$$

وانطلاقا من العلاقة $K\Delta Y = sY$ يصبح لدينا:

$$g = {}^{\Delta Y}/_{Y} = {}^{s}/_{k}$$

ومنه فإن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل، التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل المعامل الحدي cنسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل المضاعف، ولرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على:

$$s\ Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots\dots (2-4)$$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة$c(Y_1 - Y_0)$ والادخار المحقق $s\ Y_0$.

ومن العلاقة السابقة نتحصل على:

$$gw = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c \dots\dots (2-5)$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل يمثل c الذي يمثل السلوك الاستهلاكي، وs النمو المستهدف أو المرغوب فيه.

ثالثا: معدل النمو الطبيعي[1]

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة، يكون لدينا:

$$G_N.G_R \dots\dots (2-6)$$

❖ **الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار:**

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هارود–دومار وذلك بسبب الفرضيات التي جاء بها النموذج والتي تجعله غير واقعي:

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

- ✓ يفترض النموذج ثبات العديد من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها بالرغم من تسمية بالنموذج الحركي، مثل أنه لم يعتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛[1]
- ✓ إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta s/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (K/y) غير واقعية، حيث يمكن أن يكون صحيح على المدى القصير ولكن يتغيران في الأمر الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛
- ✓ فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التكنولوجية؛
- ✓ إن الفرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج (K/y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، خاصة إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي:

أولا: النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديين "الفريد مارشال A-Marshall وفيكسل K.Fickell وكلارك j.Klark قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، حيث طور النيوكلاسيك آليات النمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضيق التي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التقني والابتكارات في سير العملية الإنتاجية، ولعل أهم أفكار النظرية كلاسيكية نتلخص فيما يلي:

أ- نموذج سولو- سوان:

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود – دومار" بدت وكأنها متناقضة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت

[1]- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 76،78.

سولو" وقد طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:[1]

- إن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية؛
- إن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت كبيرا فيما بين الأقطار؛
- إن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن؛
- إن المكانة النسبية للقطر في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعامل بحيث يمكن أن يصبح القطر الفقير غنيا والعكس بالعكس.

1-أ- افتراضات النموذج:

قدم سولو نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها كما يلي:[2]

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود – دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة (K/L)، ويمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة : $y = \varphi(k.l)k^{\infty}l^{1-}$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج واحد مركب؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع الأسواق؛

[1]- بودغدخ كريم، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

[2]- فطيمة حفيظ، 2011/2010، الاصلاحات الاقتصادية والإشكالية النمو الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، اقتصادية التنمية – جامعة باتنة، ص 103.

1- نموذج "سولو"

1-1- عرض النموذج

يقوم نموذج سولو على توسيع إطار نموذج هارود-دومار وذلك عن طريق إضافة عنصرين إلى معادلة النمو المتمثلين في العمل والمستوى التكنولوجي.ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات، يمكن حصرأهمها فيما يلي:[1]

- ✓ الاقتصاد مغلق، وسيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق؛
- ✓ الدول تقوم بإنتاج سلع واحدة متجانسة؛
- ✓ التكنولوجيا متغير خارجي؛
- ✓ التكنولوجيا يمكن أن تكون ممثلة بواسطة دالة إنتاج نيوكلاسيكية معتمدة على عاملي الإحلال، رأس المال والعمل.

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)\,Y = S.Y \dots\dots (2-15)$$

- العمل ينمو بنسبة ثابتة n:

$$\frac{dlog(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{L}{L^*} = n \dots\dots (2-16)$$

- الادخار يساوي الاستثمار في اللحظة (t):

$$S(t) = I(t) \quad \dots\dots (2-17)$$

[1] Murat yildizoğlu, (2011): Sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, p 16. Disponible sur le site web: Yildisoglu.10.mx/croissance/sources-croissance-économique-Yildisoglu.pdf Consulté le: 12/10/2013.

وبوجود الخصائص التالية:[1]

➢الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال متناقصة:

$$\left.\begin{matrix}\frac{dF}{dK}>0,\frac{d^2F}{d^2K}<0\\ \frac{dF}{dL}>0,\frac{d^2F}{d^2L}<0\end{matrix}\right\}\forall K>0,L>0$$

$$F(\lambda K،\lambda L)=\ \lambda F(K،L)\forall\lambda>0 \quad \dots\dots(2-18)$$

وفي ظل شروطInada[2]فإن:

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=+\infty$$

$$\lim_{K\to +\infty}(F_K)=\lim_{L\to +\infty}(F_L)=0$$

بالنسبة لدالة الإنتاج فقد أخذ سولو لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة التالية:[3]

$$Y=F(K،L)=\ K^{\alpha}L^{(1-\alpha)} \dots\dots(2-19)$$

حيث:

$0<\alpha<1$؛

Y: الناتج المحلي؛

K: رأس المال؛

L: العمل.

لدينا: $,=\left(\frac{K}{L},1\right)\equiv f(K)K\equiv\frac{K}{L}$

---

[1]Murat yildizoğlu,op.cit,p 16.

[2] تتمثل هذه الشروط في أن الإنتاجية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لانهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لانهاية فإن الإنتاجية الحدية لهما تؤول إلى الصفر.

[3] Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin,(1996): La croissance économique, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience internationale:Paris, France, p17.

$$f(K) = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = K^{\alpha}$$

$$y = f(K) = K^{\alpha} \quad \dots\dots (2-20)$$

منه نستنتج أن دخل الفرد yتابع لكمية رأس المال للفرد K.[1]

لدينا:

$$K = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \dots\dots (2-21)$$

أي أن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاك رأس المال.

في حالة الاقتصاد المغلق فإن الاستثمار يكون مساوي للادخار، أي أن:

$$I = S = s.Y \dots\dots (2-22)$$

$$K^* = sY - \delta K \dots\dots (2-23)$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow log(K) = log(K) - log(L) \dots\dots (2-24)$$

$$\Rightarrow \frac{dlog(K)}{dt} = \frac{K}{K} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L^*}{L} \dots\dots (2-25)$$

ولدينا عندما ينمو السكان بمعدل nفإن عرض العمل L ينمو بنفس المعدل n.[2]

$$\frac{L^{\bullet}}{L} = n \Rightarrow \frac{dlog(L)}{dt} = n\, log(L) = \int n\, dt = n\, t + C_0 \dots\dots (2-26)$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt + C_0} \dots\dots (2-27)$$

ولدينا: $L_0 = e^{C_0} = L(0) \dots\dots (2-28)$

$$\Rightarrow L(t) = L_0\, e^{nt} \dots\dots (2-29)$$

---

[1] Muratyildizoğlu,op.cit, p 17.

[2] Ibid,op.cit, p 17.

ومنه تصبح المعادلة (2-25) كما يلي:

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n \dots\dots (2-30)$$

ومنه:

$$K^* = s.f(k) - (\delta + n).k$$

وتعتبر المعادلة (2-30) المعادلة الأساسية في نموذج "سولو"، فهي تبين أن نصيب الفردمن رأس المال يتحدد على أساس الادخار(s) ومعدل نمو السكان (n) ونسبة امتلاك رأس المال (δ).[1]

وقد وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي (A) والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت. ويتم إدخال متغير التغير التكنولوجي، والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (أو ما يطلق عليه بتفعيل مدخل العمل أو زيادة فعاليته):[2]

$$y_t = f(k_t, A_t L_t) \dots\dots (2-31)$$

ووفقالسولو فإن النمو بالأجل الطويل، بعد إدخال التغير (التقدم) التكنولوجي، يتحدد بـ:

- معدل النمو السكاني؛
- معدل نمو التغير التكنولوجي.

$$\frac{y_{t+1}}{y_t} = \frac{A_{t+1}L_{t+1}}{A_t L_t} \dots\dots (2-32)$$

يتنبأ نموذج سولو بأن التحسينات الطويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد وهي شاملة:معدل النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي، معدل اندثار رأس المال.

لدراسة النمو على المدى الطويل عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، وبالتالي تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:

---

[1] Ibid, p 17.

[2] أحمد الكواز، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

www.arab-api.org/ar/training-programbists.aspx?trainingcatid=1#prettyphoto[iframe]/17/

Consulté le: 06/01/2014.

$$Y = f(k, AL) = k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \dots\dots (2-33)$$

ويعتبر التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث:

$$g = A^{\bullet}/A$$

ولحساب معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا التراكم الرأسمالي لا يتغير بشكل أساسي، ونكتب:

$$K^{\bullet} = SY - \delta K \rightarrow \frac{K^{\bullet}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta \dots\dots (2-34)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتصاغ على النحو الآتي:[1]

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L_{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \dots\dots (2-35)$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha} \cdot A^{1-\alpha} \dots\dots (2-36)$$

وفي حالة التوازن تعطى نسبة رأس المال المادي للتقدم التقني $(\widetilde{K})$ في المدى الطويل وفق المعادلة التالية:

$$\widetilde{K} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots (2-37)$$

1- 2- نقد النموذج

على الرغم من الجهود التي تم بذلها في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه لها من نقد يتمثل في كونها فشلت في أمرين: الأول يتمثل في إثبات صحة المراحل التي تم توضيحها تاريخيا، والثاني في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث في الوقت الراهن. فقد قام "روستو" بوضع نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمس، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، بالإضافة إلى تفاؤل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.[2]

[1]- أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع سبق ذكره، ص 41.

ب- نموذج رامسي:

بعد تفسير القعدة الذهبية على أنها وضعية توازنية في المدى الطويل وشبه مستقره، يكون عندها الاستهلاك الفردي أعظم، ومن ثم بات من الضروري تبيان مسار الاستهلاك الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد لبلوغ تلك الوضعية، وجاء نموذج رامسي ليعطي أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، تمثل أفضلية هذا الوكيل بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.[1]

أ- عرض النموذج:

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل $y = F(K, Al)$ ، والتي لها نفس خصوصيات دالة الإنتاج سولو، وإن تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات المتشابهة فيما بينها أي حجم عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن h، ودالة منفعتها غير زمنيا، وتعطي كالآتي:[2] $\int_0^T \mathrm{e} - \mathrm{PTU(ct)dt}$

وبالتالي إذا كان معدل الأفضلية للحاضر مرتفعا كلما تفضل العائلات استهلاك الحاضر على استهلاك المستقبلي.

وعليه فإنه في الزمن t+1 يتم التقسيم بين الاستهلاك C+1 والاستثمار Kt+1 عن طريق الإنتاج والذي هو دالة الاستثمار في الفترة t، نأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $h \times k$ ، ويمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار كما يلي:

$$\Delta \frac{k}{dt} = k = F(K) - (\delta + h)k - e$$

ومنه فحسب رامسي فإن النمو الأمثلي يتم عند تعظيم دالة المنفعة التالية:

[1] -Jean arrous, op-cit,p80 .

[2]- أشواق بن قدور 2013، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 91.

$$MaX \int_0^{\infty} e^{pt}\, u(c_t) dt^{s/c}$$

$$\mathrm{k}^* = f(K) - (\delta + h)K - c$$

يتم حل النموذج وفقا لتقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحال التالي:

$$\frac{i}{\mathrm{c}} \sigma(\mathrm{c})[F(k) - \delta - n - p]$$

حيث σ (C) تمثل مرونة الاستبدالية للاستهلاك.

القاعدة الذهبية المصححة:

إن استقرار النموذج يتمثل في كون $\frac{dk}{dt} = 0$ و $\frac{dc}{dt} = 0$ ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال فرد اللازمة K كما يلي:[1]

$$F(k) = 5 + n - p$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لرأس المال وامتلاكه تكتب:

$$F(k_{or}^*) = 5 + n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى، إذا كانت القيمة K لرأس المال أقل من k_{or}^*، فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لامتلاك رأس المال للفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث: ص 35،36 عن الموقع: Alukah.net/culture/O/79853/ تاريخ الإطلاع: 23-03-2020.

❖ **نقد نموذج سولو:**

على الرغم من الجهود التي تم بذلها في هذا النموذج إلا أن أهم ما وجه له من نقد يتمثل في كونها فشلت في أمرين: الأول يتمل في إثبات صحة المراحل التي تم توضيحها تاريخيا والثاني في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث في الوقت الراهن

ثانيا: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

إن الآداء الضعيف النظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد أدى إلى عدم الرضا على تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغيير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصادات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو الاقتصادي التاريخي المستمر في الاقتصاد المختلفة في العالم.[1]

وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس ونموذج بارو، والتي ستطرق في هذا الجزء إليها.

[1]- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وعليه يمكن تمثيل عوامل النمو الاقتصادي الداخلي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (3-2): عوامل النمو الاقتصادي الذاتي

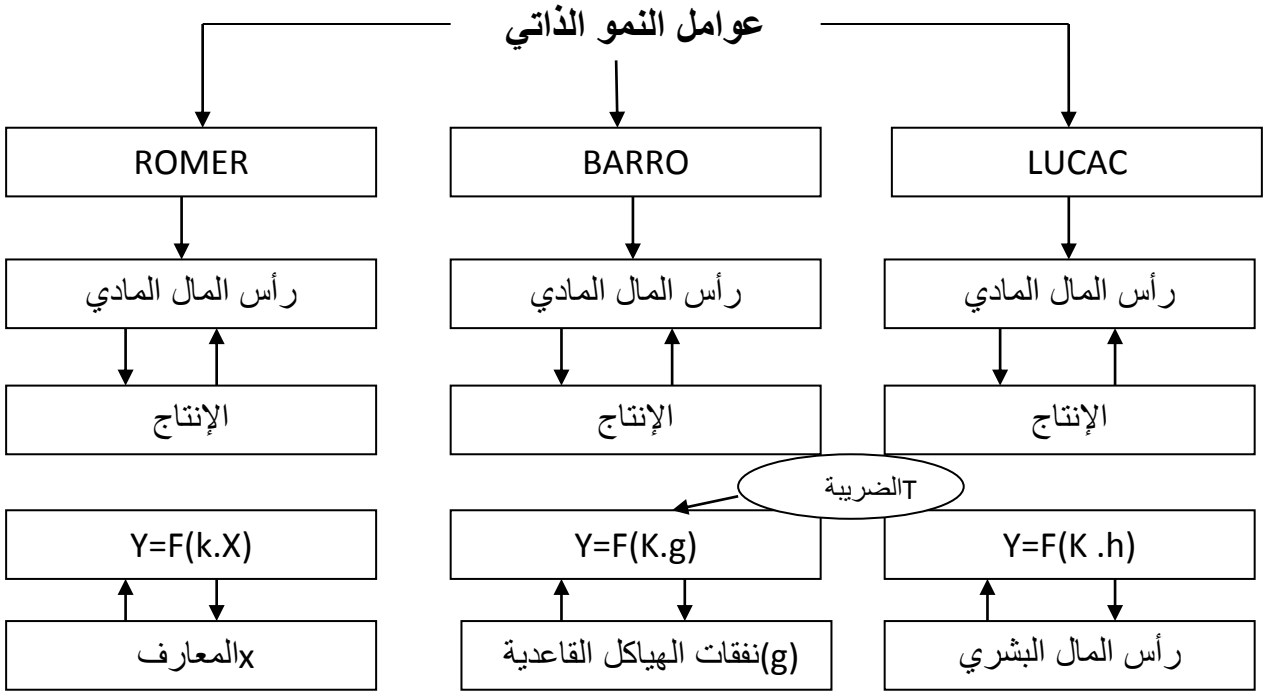

المصدر: مصطفى زيروني، الممول الاقتصادي واستراتيجية التنمية "حالة دول جنوب شرق آسيا" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

أ- نموذج ROMER "رومر":

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، وقد اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة، وسنتطرق في نموذجه لمفهوم رأس المال المادي.

✓ **مفهوم رأس المال المادي**: يقصد رومر بتراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولد عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة)، وتسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية.[1]

يوجد في نموذج المخزونين رومر مخزونين مرتبطين، وهما مخزون رأس المال المادي والمخزون المعرفة المتولد عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة فيمكن للاقتصاد أن يتطور وينمو بمعدل ذاتي طويل الأجل وثابت. وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

إن نموذج رومر يستمد مفاهيمه من تحليل آدم سميث في صناعة الدبابيس (1776)، والتي تمثلت آليتها في تقسيم العمل وزيادة التخصص في الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى زيادة خبرة كل عامل نظرا لأنه يقوم إلا بعدد محدودة من المهام داخل العملية الإنتاجية، وهذا بطبيعة الحال سيحسن من إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.

1-1- نموذج "بول رومر"[2] ورأس المال المادي عام 1986

يعتبر نموذج رومر الذي تم عرضه عام 1986 من أول الإسهامات النظرية في النمو الداخلي،حيث أعطى نفسا جديدا للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI، هذا يعني أن التغير dAI/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد.[3] والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_iلمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

[1]- ضيف أحمد، 2015/2014، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر – 3- ص ص ص 23،24.

[2]- اقتصادي وخبير أمريكي، من أبرز المنظرين فيما يخص نظريات النمو الجديدة.

[3]- أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص 95.

$$y_i = F(K_i, kL_i) \dots\dots (2-42)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية.

حسب رومر يعبر عن دالة الإنتاج الفردية كما يلي:[1]

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots (2-43)$$

حيث:

y_{it}: مخرجات المؤسسة i في الزمن t؛

A_t: رأس المال البشري؛

K_{it}، L_{it}: كمية رأس المال، العمل على التوالي.

مع الإشارة إلى أن رومر يفترض في نموذجه سيادة المنافسة الكامل في الاقتصاد، ذلك بين عدد من المؤسسات n تنتج سلعة متجانسة.

افترض أيضا رومر أن المعرفة المتوفرة المتراكمة في مؤسسة معينة يمكن أن تستفيد منها باقي المؤسسات الاقتصادية، وعليه يمكن التعبير عن تراكم المعرفة في كل مؤسسة وفق المعادلة الآتية:[2]

$$A_t = A^{1/\alpha}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}\right)^{B} \dots\dots (2-44)$$

توضح هذه المعادلة أن مستوى المعرفة التكنولوجية المشتركة A_t يرتفع بزيادة K_t. كما يفترض أن الثابت A يعبر عن قدرة المؤسسة في جذب الوفورات الخارجية الموجبة من خلال استثمارها في رأس المال المادي.

من خلال المعادلتين (2-43) و(2-44) نجد أن:

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha}$$

[1]-Dominique Guellec,Pierre Ralle,(2003): Les nouvelles théories de la croissance, 5ème édition,la découverte: Paris,France, p51.

[2]-Dominique Guellec,Pierre Ralle, op.cit, p 51.

$$\Rightarrow y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A^{1/\alpha}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}\right)^{B} L_{it})^{\alpha}$$

وبوجود تماثل بين جميع المؤسسات في رأس المال والعمل ومع امتلاك جميع المؤسسات تكنولوجيا متماثلة، تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$y_t = A(K_t)^{(1-\alpha+\alpha B)}(L_t)^{\alpha} \dots\dots (2-45)$$

من خلال اشتقاق المعادلة (2-44) بالنسبة لـ it نجد:[1]

$$r_{it} = \frac{\Delta(y_{it})}{\Delta(K_{it})} = (1-\alpha)(K_{it})^{-\alpha} \dots\dots (2-46)$$

حيث: r_{it} يمثل العائد الحدي الخاص لرأس المال.

لدينا أيضا:

$$r_t = (1-\alpha+\alpha B)A(L_t)^{\alpha}(K_t)^{\alpha(B-1)} \dots\dots (2-47)$$

حيث: r_t يمثل مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال.

وباشتقاق المعادلة (2-45) بالنسبة لـ K_t نجد:[2]

$$r_t^* = (1-\alpha+\alpha B)A(L_t)^{\alpha}(K_t)^{\alpha(B-1)} \dots\dots (2-48)$$

حيث: r_t^* تمثل العائد الاجتماعي لرأس المال.

من خلال المعادلة (2-45) وبافتراض أن كمية العمل المتاح ثابتة، نجد أن الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي يحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية $(1-\alpha+\alpha B)$، حيث:[3]

- إذا كانت $B < 1$: ترتفع قيمة الناتج الفردي مع مقدار رأس المال للفرد؛
- إذا كانت $B > 1$: حدوث انفجار في معدلات النمو؛
- إذا كانت $B = 1$: وجود تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة بهدف تحقيق النمو.

[1] -Ibid, p51.

[2] -Dominique Guellec,Pierre Ralle, op.cit, p51.

[3] -Ibid, p51.

وبتحقيق الفرضية $B = 1$ وبافتراض أن المستهلك عقلاني ولديه دالة منفعة ذات مرونة ثابتة مع الزمن، نتحصل على معدل النمو في التوازن اللامركزي من خلال المعادلة الآتية:[1]

$$g = (1-\alpha)AL^{\alpha} - p \quad \ldots\ldots(2-49)$$

ويعطى معدل النمو الاجتماعي وفق المعادلة التالية:[2]

$$g^{\bullet} = AL^{\alpha} - p \quad \ldots\ldots(2-50)$$

حيث أن: p يمثل معدل التفضيل الحالي (المنفعة الحدية).

ب- نموذج لوكاس LUCAS بإدخال رأس المال البشري:[3]

من خلال هذا النموذج نلاحظ بأن لوكاس قد ركز على رأس المال البشري في دراسته. حسب لوكاس فإن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، الأول مخصص لإنتاج السلع والثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يتم استعماله في القطاع الأول. كما افترض إمكانية زيادة رأس المال البشري، ويكون تراكمه بإنتاجية حدية ثابتة. مع افتراض عدم وجود اختلاف في المستوى التعليمي للأعوان وعددهم ثابت n.[4]

- أما دالة الإنتاج فهي من نوع غوب دوغلاس تأخذ الشكل التالي:

$$y = K^{B}(hl)^{1-B}$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

ونموذج لوكاس يجمع كثير في بعض الخصائص نموذج "سولو" وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A حيث يلعب رأي المال البشري في نموذج "لوكسال" نفس الدور الذي يلعبه الرقي في نموذج "سولو" لكن لوكاس يقدم تفسير لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس "سولو" الذي

[1]-Ibid, p51.

[2]Ibid, p51.

[3]- ماريف عمر، التحرير المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية مقارنة دون المغرب (الجزائر، تونس، المغرب) مذكرة تخرج لنسل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك ومالية دولية، جامعة عين تموشنت، 2016/2015 ص ص 29،30.

[4] سميربواعلي دحمان،عبد الكريم البشير، المرجع سبق ذكره، ص 16.

اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج "لوكاس" هو انه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين(1-U) من طرف الأفراد كلما ساعد على زيادة رأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، ولهذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم –تفضيل تراكم المعارف – سوف يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

- **عرض النموذج:** [1]

نموذج لوكاس كما هو ممثل في الأعلى يرتكز على فكرة خاصة التي تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج سلعة دالة الإنتاج لهم مردودية سليمة ثابتة ومتراكمة، يحتوي على رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن انطلاقا من قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص.

تعطى دالة الإنتاج كما يلي:[2]

$$y = AK^{\alpha}(\mu nL)^{1-\alpha} \dots\dots (2-51)$$

حيث:

Y: قيمة الانتاج؛

[1]– نادية مسعودي، 2011.2012، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر –3–، ص 93.

[2] -Christopher D.Carroll, The Lucas Growth Model, p 1.Disponible sur le site web: www.econ2.jhu./edu/people/carooll/public/lecturenotes/growth/lucasgrowth.pdf Consulté le: 19/01/2014.

A: معامل سلمي؛

K: رأس المال المادي؛

μ: الوقت المخصص في انتاج السلع؛

h: مخزون رأس المال البشري؛

α: ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج؛

L: العمل.

تضمن إذن ثبات المردودية السليمة، ومنه النمو المحمي ذاتيا مضمون رغم أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، ومنه نشير إلى أن الاستثمار في رأس المال يعتبر في نموذج لوكاس الجزء غير المستهلك في الإنتاج.

$$K_{\mathrm{i}}^{\infty} = \mathrm{Y_i} = \mathrm{C_i}$$

وهكذا في الشكل المطبق سابقا فإن لوكاس أدمج الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على نشاط الإنتاج، ولعدم البحث عن ضمان نمو داخليا لوكاس برر هذا بفرضية أن كل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشرى هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال، نرمز لشدة الخارجية بـ Y تغير بحساسية دالة الإنتاج برفع درجتها التجانسية مما يعطي شكل جديد لدالة الإنتاج:

$$y = AK^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} \dots\dots (2-52)$$

وحسب لوكاس يعبر عن تراكم رأس المال البشري وفق المعادلة التالية:[1]

$$h_t^{\bullet} = \beta(1-\mu)n_t \dots\dots (2-53)$$

حيث:

[1] -Robert.R. Lucas, (1988): On the mechanics of economic development, journal of monetary economics, Volume 22, Issue 1, Netherlands, p 19.

$h_t^{\bullet}$: مقدار التغير في رأس المال البشري,

β: مقدار الفعالية الخاص بتراكم رأس المال البشري؛

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للحصول على المعرفة؛

μ: الزمن المسخر للعمل؛

h_t: مخزون رأس المال البشري.

$$\Rightarrow \frac{h_t^{\bullet}}{h_t} = \beta(1-\mu) \dots \dots (2-54)$$

ومنه يمكن القول أنه كلما تم تخصيص قسط كبير من الوقت من أجل التعليم وتنمية القدرات، يمكن للاقتصاد أن يحقق مستويات نمو مرتفعة في رأس المال البشري.

ج- نموذج بارو BARRO:[1]

قدم "بارو" في نموذجه سنة 1990 والذي أدخل فيه دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي لأول مرة والذي يدين أن الإنفاق العام هو عامل ومصدر مهم للنمو الداخلي، حيث تقوم الدولة بتدعيم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص والذي جعله ينصف بعدم تناقص الغلة وذلك بالتشديد على البنى التحتية واستثمار الدولة فيها مما يولد زيادة في العائدات على المدى الطويل.

وقد قدم بارو فرضيات أهمها:

- ✓ اعتبار نفقات الدولة استثمار في سلعة اجتماعية وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج بكل مؤسسة (i) وتعطي الدالة كما يلي:

$$Y_i = A_i K_i^{\infty} N_i^{1-\infty} G^{1-\infty}$$

$$\infty \in]0\ 1[,$$

[1]- بن علي شفيق، 2017/2016، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، ص ص 28،29 ، 30.

حيث: N_i, K_i, Y_i هي على التوالي الإنتاج مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i) ، A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)، $(1-\infty)$ مرونة الإنتاج، وإذا اعتبرنا كل المؤسسات متماثلة فإن دالة الإنتاج الاجتماعية تصبح:

$$Y = AK^{\infty}N^{1-\infty}G^{1-\infty}$$

- ✓ الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحديثة عن طريق التراكم؛
- ✓ النفقات العامة G تحول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابت) لفرض على كل المداخيل T=ty، توازن الميزانية يكون T=G.
- ✓ تتكون النفقات العامة من السلع النهائية حيث أن t تكون جزء من الإنتاج نهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث تراكم المال يكون بصيغة:

$$\bar{K} = S(1-t)y - Sk$$

عرض النموذج:

معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـty :

$$Y = AK^{\infty}N^{1-\infty}(ty)^{1-\infty} \quad \text{أو} \quad Y = t^{1-\infty/\infty}A^{1/\infty}KN^{1-\infty/\infty}$$

حيث ان A و N وt ثوابت:

ومن هنا نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بمعدل الضريبة المفوضة من طرف الدولة، وفي هذا النموذج الاقتصادي له معدل ادخار داخلي وثابت حيث بعد ادخال عنصر النفقات العمومية G فغن توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y = C + 1 + G = C + K + \delta\bar{k} + \bar{G}$$

ودالة الاستهلاك: $C = (1-S)(1-t)y$

والتوازن على سوق السلع يكون: $Y = (1 - S)(1 - t)Y + \overline{K} + \delta k + G$

أي أن: $S(1 - t) = \overline{K} + \delta K$

ومنه معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو وبالتالي تصبح المعادلة:

$$\frac{\partial \frac{\overline{K}}{\mathrm{K}}}{\partial} = \left(-\mathrm{t}^{\frac{1-\infty}{\propto}} + \frac{1-\infty}{\infty}(1-\mathrm{t})\mathrm{t}^{\frac{1-\infty}{\infty}-1}\right)\mathrm{SA}^{\frac{1}{\propto}}\mathrm{N}^{\frac{1-\infty}{\infty}} = 0 \Leftrightarrow \mathrm{t}$$

$$= \frac{1-\infty}{\infty}(1-t) \Leftrightarrow\ t^* = 1-\infty$$

من المنحى نلاحظ أن للضريبة أثرين مختلفين:

السلبي $t * > t$ ينغلب الأثر الايجابي للضريبة على الانتاج بزيادة نفقات رأس المال العام على الأثر السلبي لها والمتمثل في تثبيط الاستهلاك وبذلك يرتفع معدل النمو؛

أما $t * < t$ فيكون معدل النمو في انخفاض لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكثر من الأثر الايجابي على الانتاج.

الشكل (4–2): أثر معدل الضريبة على معدل النمو

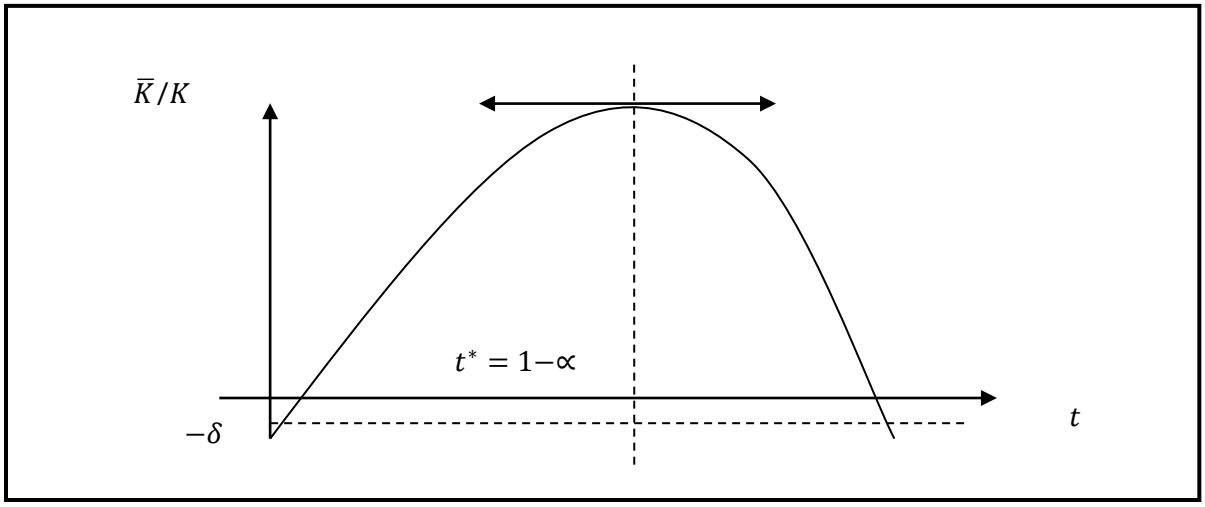

المصدر: بن علي شفيق 2016 – 2017 أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 29–30.

خلاصة الفصل:

تحظى دراسة النمو الاقتصادي بأهمية كبيرة على مستوى تحليل الواقع الاقتصادي لأي اقتصاد في العالم، حيث يعتبر مؤشر مهم يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي. وقد تبين أن النمو الاقتصادي هو النمو الكمي في الناتج الوطني وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج ورغم أن معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني هو من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في دول العالم.

وتبين أن للنمو الاقتصادي آثار ايجابية وأخرى سلبية تؤثر على اقتصاد البلاد ومنه على المجتمع عامة.

وقد تناولت العديد من النظريات موضوع النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة في مستواه وربط الاقتصاديون الكلاسيكيون مستوى الإنتاج بكل من رأس المال والعمل، وبينوا أن زيادة رأس المال والعمل تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج ومن ثم إلى النمو، ويعتبر نموذج هارود-دومار من أكثر النماذج استخداما لتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية، وقد عرف مفهوم النمو بوصفة زيادة في حجم الإنتاج، بنموذج سولو وفي هذا النموذج تم صياغة مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأس المال والتقدم التقني. في حين قدمت نظرية النمو الداخلي "الحديثة" نموذجا تمحور حول مجموعة دمج مفهوم رأس المال البشري، كالمهارات والمعارف التي تجعل الفرد أكثر إنتاجية، وبذلك النمو بالنسبة للنظرية الحديثة بعوامل داخلية أهمها ما يرفع كفاءة قوة العمل، أو ما يزيد من مستوى التقدم التقني كالابتكارات إضافة إلى عنصري رأس المال البشري والمادي.

الفصل الثالث
أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر المقومات الطبيعية والمادية أحد أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد والجزائر من البلدان التي تحتوي على هذه المقومات من موقع استراتيجي ومناخ ومعالم تاريخية وحضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد وطاقات إيواء ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها القطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقية إنجازاته جدّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة ودول الجوار بصفة خاصة، وهذا لما يواجهه القطاع من عراقي وعوائق تثبت عجز هذا الأخير في الجزائر رغم لإمكانياتها السياحية الهائلة، مما دفع بالدولة للقيام بإستراتيجية التطوير السياحي في الجزائر "آفاق 2030"، فهو المرآة التي تعكس مبتغي الدولة وذلك من أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الوطني.

وعليه تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: العراقيل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وسبل تفعيله

المبحث الثالث: إستراتيجية التطوير السياحي في الجزائر "آفاق 2030"

الفصل الثالث: أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر

إن لكل بلد خصائصه ومميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عزّ وجلّ ،كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وآثار وحضارات التي تزيد من جمال البلد، والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة، تنفرد بمقومات طبيعية، وحضارية جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال هذه الإمكانيات وتطويرها.

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر.

تمتلك الجزائر مؤهلات ومقومات أساسية للجذب السياحي والتي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب، نلخص هذه المقومات في ما يلي:

أولا: الإمكانيات الطبيعية

تتميز الجزائر بالإمكانيات الطبيعية التالية:

1- الموقع والمناخ:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2381741 كم^2، إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب بين 1500 و2000 كلم تجعل من الجزائر أوسع بلد

إفريقي[1]، ويبلغ عدد سكانها المقيمون داخل الجزائر بـ 42.2 م.ن وهذا في آخر تقرير كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 2018.

وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في أشهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل وحار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء.[2]

[1]– د.خالد كواش: 2004، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول – ص 216.

[2]– د.عيسى مرازقة، 2012، "دراسة آداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، ص ص، 8-9.

شكل (1-3): خريطة المناخ والموقع الجغرافي

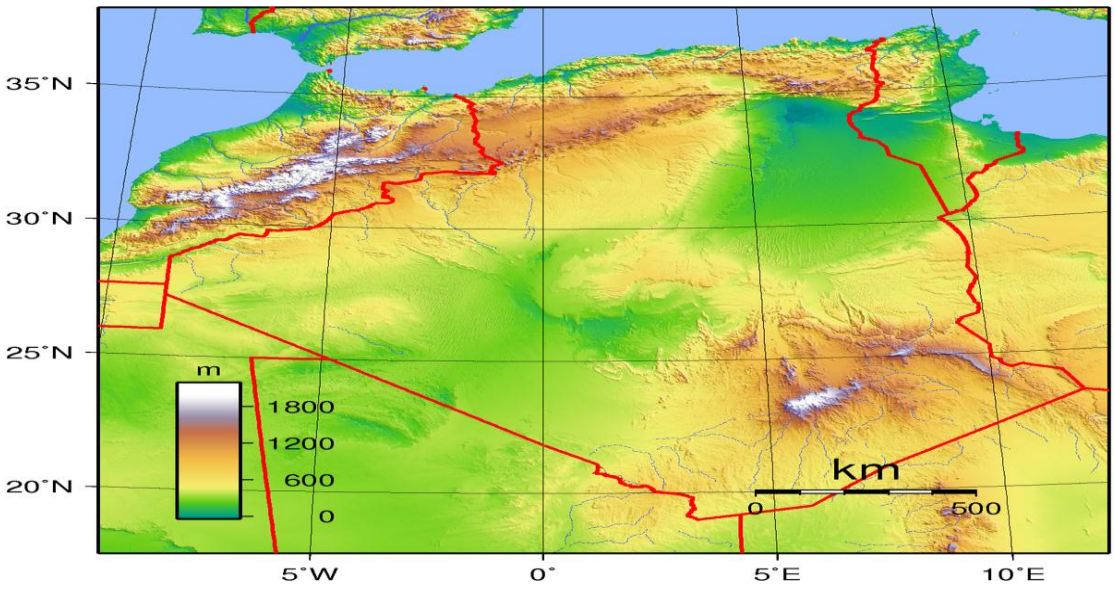

2- الشريط الساحلي

كشف تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا ويدرسه الطلبة في المدارس، وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والاحتدابات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط.

يقول التقرير أن عدد البلديات الساحلية يصل 420 بلدية، تتواجد على طول الشريط الساحلي الذي لم تكشف عنه الإحصائيات منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية 2010، وأنه توجد مسافة قدرها 444 كلم تضاف إلى 1200 كلم التي تم إحصاؤها سابقا.[1]

ومن بين البلديات الساحلية نذكر:

[1]- موقع جزايرس www.djazairess.com.alfadjr تاريخ الإطلاع 10-04-2020.

- **المنطقة الساحلية القالة:** وهي تحتوي على نظام بيئي، غابي، وبحري، ...

– حضيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل، وفيها مناظر رائعة؛

– حضيرة تازة – معقد القبائل – المساحة البحرية لتقزيرت؛

– شاطئ عنابة، سكيكدة، جيجل، وهران، العاصمة... إلخ[1]

3– المناطق الجبلية

أهم م يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلستي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة (البليدة) والتي تمارس الرياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة، وجبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره 2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى (2308 مترا).[2]

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغامرات والكهوف فحسب، وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مناطق الجزائر.

4– منطقة الجنوب الصحراوي

إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية وهي تتمثل في الهضاب الأرضية وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة "طهاة" بـ 3003 م.

[1]– بوبكر بداش، 2014، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية إحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 22، ص 09.

[2]– عشي صليحة، 2005، الآثار التنموية للسياحة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارة والتسيير، جامعة باتنة، ص 28.

ويمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من مايو إلى سبتمبر بدرجات حرارة تتراوح بين 40°م و45°م، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.[1]

فبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم، وهي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب وهي:

- ✓ **أدرار**: الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات وقلاعها القديمة؛
- ✓ **إيليزي**: والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي، تعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي والتي صنفت سنة 1982م تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛
- ✓ **وادي ميراب**: والتي تتوفر على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنفت ضمن التراث العالمي، وتتمثل في مدن بني يزقن، بونورة، وبساتين النخيل؛
- ✓ **تمنراست**: التي تتميز بوجود الحضيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس، ثروة غابية، حيوانية ونقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة.

5- المواقع الحموية

تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخليين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي أغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الآخر ومن أهمها: محطة بوحنفية في معسكر حمام

[1]- أسامة تريدي، الطاهر بولتوار، صلاح رحال: 2015-2016، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية - دراسة ميزانية بوكالة السياحة والأسفار- شلوفي- الطارف، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في السياحة والأسفار، المعهد الوطني للتكوين المهني، الطارف، ص 98

قرقور في سطيف وحمام المسخوطين في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية.

ثانيا: الإمكانيات التاريخية والحضارية

عرفت الجزائر حضارات عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى سبعة آلاف عام قبل الميلاد، واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغ سكان الجزائر آنذاك، كما خضعت الجزائر في القرن السابع ميلادي لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42 ق.م وفي عام 682م بدأ العصر الإسلامي.

وبالرجوع إلى قائمة التراث العالمي المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات وسلاسل الجبال، سوف نتطرق لها فيما يلي:

- **قلعة بني حماد:** وهي من المواقع التي بنيت في 1007م على يد حماد بن بلكين وتقع شمال شرق ولاية مسيلة على بعد 36 كلم، أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر ويوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار الذي يعتبر أصغر مسجد في العالم، بالإضافة إلى القصور الممتدة عبر مساحات القلعة وعلى امتداد أكثر من 50 كلم على غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تعد مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس.[1]
- **القصبة:**[2] تقع في الجزائر العاصمة تتميز بتصميمها الإسلامي القديم، توجد في أعالي العاصمة على ارتفاع 118م، وتعد من أكبر أحيائها القديمة بشوارعها الضيقة ومساجدها العتيقة، وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر ميلادي على أنقاض جزر صغيرة كانت موقعا لمرفأ تجاري

[1]- حميد بوعمشة: 2011-2012، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصادي الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصادي دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-، ص 708.

[2] -www.m.marefa.org قصبة الجزائر consulté le 10-04-2020.

قرطاجي خلال القرن 14م، وبالتالي هي تمثل إحدى أجمل النصب والمعامل الهندسية في المنطقة المتوسطية، وموقعا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة.

كما يوجد بالجزائر العاصمة قصور ومنازل فاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي، مثل "دار عزيزة"، دار "خدواج العمياء" التي وصفها بعض المهتمين بالتراث الثقافي "بمرقد كنوز الفن الشعبي الجزائري". وثمة مساجد بالعاصمة، منها مسجد كتشاوة بني في العهد العثماني 1792م الذي يعتبر من أشهر المساجد التاريخية بالجزائر.

❖ **متحف تيمقاد:** مدينة أثرية رومانية توجد بولاية باتنة بالجزائر، بنيت سنة 100م في عهد تراجان، وكانت في بداية الأمر تلعب دورا دفاعيا لتصبح فيما بعد مركزا حضاريا. وهي المدينة الوحيدة من مدن الرومان المحافظة على هيئتها النموذجية في إفريقيا، تعد موقعا للسياح خاصة الأجانب.

❖ **متحف الوطني سيرتا بقسنطينة:** يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف لجمع الأعداد من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المنطقة وعلى مستوى منطقة الشرق ككل.

ثالثا: إمكانيات أخرى

1- المواصلات[1] : تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل وتحتوي على:

➢ **النقل الجوي:** عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الاوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية.

➢ **النقل البري:** يبلغ طول شبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم منها:

- الطرق الوطنية: 22000كلم؛

[1]- أسامة تريدي، الطاهر بولنوار، صلاح رحال، مرجع سبق ذكره، ص 99.

– الطرق الولائية: 26000 كلم؛

– الطرق الثاني: 42000 كلم؛

– الطـرق فـي طـور الإنجـاز: 3200 كلـم وهـي خصـوص طريـق السـيار شـرق غـرب كمـا تبلـغ شـبكة السكك الحديدية 4200 كلم تتكون من:

- 1435 كلم شبكة عادية؛ 1055 كلم شبكة ضيقة

– 305 كلم شبكة مزدوجة؛

– 299 كلم شبكة كهربائية.

شكل رقم:(2–3): خريطة الطريق السيار شرق غرب

➢ **النقـل البحـري:** إن العمـل البحـري في الجزائـر يعتمـد علـى 13 ميناء للعديـد مـن الخـدمات كالتجـارة والصـيد البحـري، إضـافة إلى ميناءين متخصصـين في المحروقـات بالإضـافة إلى العديـد مـن المـوانئ الصـغيرة الـتي تسـتعمل للصـيد البحـري والترفيـة، كمـا تحتـوي علـى حجـرات بحريـة لأمـن الملاحـة ومحصـنات الـدفاع السـاحلي، وأهم الموانئ: الجزائر– وهران– عنابة– جنجن والتي تضمن 75% من نسبة حركة الملاحة.[1]

[1]– سمـاعين نسـبية، 2013–2014، دور السـياحة في التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة في الجزائـر، مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماجسـتير إدارة الأعمال، تخصص إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص 57.

2- الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، إذ أصبح الهاتف وشبكة الأنترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام « ADSL » فيها ما يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005 بنسبة (90%)، و2 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، وكذا دخول المتعامل الثالث "نجمة" للسوق الجزائرية، والذي حقق هذا الأخير نتائج جد ايجابية ويبلغ المشتركين في الهاتف النقال 65.8% من عدد المشتركين في الهاتف الثابت، وقد شملت التغطية للمشتركين أو راسكوم، واتصالات الجزائر، كل ولايات الوطن ومعظم الطرق الوطنية وذلك إلى غاية عام 2005، وهناك جهد من طرف المتعامل الثالث لبلوغ نفس الأهداف، كما ساهم إنجاز مشروع 500 ألف خط من طرف اتصالات الجزائر في سنة 2004، إلى رفع مستوى العرض ومستوى الخدمات، كما أعطى بداية للمنافسة من خلال المكاملات أو الخدمات المجانية المقدمة والرسوم، وقد تم رصد 95 رخصة ثم اعتمادها لتزويد 4000 فضاء انترنيت بدلا من 100.[1]

رابعا: التشريعات والإجراءات الداعمة للسياحة الجزائرية

1- الإجراءات القانونية

بدأت الجزائر – منذ بداية التسعينات في تكييف منظومتها التشريعية مع الاصلاحات التي باشرتها، وكان أول قانون صدر في هذا الشأن قانون النقد والقرض 90-10، إلا أن القانون لم يحتوي على امتيازات وتحفيزات محددة للمستثمرين، لذلك ظهر قانون ترقية الاستثمارات 93-12، ليؤكد أن الاستثمارات تنجز بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقتنى وأعطى امتيازات للمستثمر.[2]

[1]- أسامة تريدي، الطاهر بولتوار، صلاح رحال، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، العدد 64، ص 6-24.

وقصد التهيئة والتحكم في القطاع السياحي تم إصدار القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والهدف من هذا القانون هو إحداث محيط ملائم ومحفز، من جهة، والتنظيم والاستغلال العقلاني للموارد السياحية من جهة أخرى.

2- الهيئات المساهمة في تنمية القطاع السياحي

يمكن أن نوجزها فيما يلي:[1]

❖ **وزارة السياحة والصناعات التقليدية**: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، والتي أوكلت لها المهام التالية:

✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته؛

✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية.

❖ **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية**: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، يهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذلك تهيئة الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقة.

❖ **الديوان الوطني للسياحة**: أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه هو إعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها.

❖ **اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها.

[1]- عبد الرزاق مولاي لخصر، خالد بورحلي، جوان 2006، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، مجلة أكاديمية، العدد 04، ورقلة، ص 76.

بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر

الجدول رقم (1-3): عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربي 2005

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	العدد بالألف سائح	معدل النمو السنوي في المائة	نسبة عدد السياح إلى عدد السكان في المائة
الأردن	5.5	2987	10.8	54.6
الإمارات	4.1	5871	12.3	143.0
البحرين	0.7	3914	10.9	538.4
تونس	10.0	6378	4.5	63.6
الجزائر	32.9	1443	10.7	4.4
السعودية	23.1	9100	10.6	39.4
سوريا	18.3	3368	15.2	18.4
عمان	2.5	1195	17.5	47.6
قطر	0.8	913	11.4	114.7
لبنان	3.9	1140	9.7	29.3
مصر	70.0	8244	11.1	11.8
المغرب	31.1	5843	8.4	18.8
اليمن	21.9	336	18.6	1.5
العالم	6449	806000	4.1	12.5

المصدر: التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، ص 215.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القدرات الاستيعابية في مجال السياحي للدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى إذ نجد البحرين في الصدارة بنسبة تفوق المائة 538.4% الإمارات 143.0% وقطر 114.7% ويمكن ملاحظة أن ما يجمع هذه الدول هو أنها دول تنخفض فيها عدد السكان إلى جانب كونها ذات مستويات دخول مرتفعة بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد كبير من تعداد سكانها، كما نلاحظ أن هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد سياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي (12.5%) وهي مصر بنسبة 11,8%، الجزائر 4,4% واليمن 1.5 % وتختلف أسباب ذلك ففي مصر سبب ارتفاع عدد سكانها (70.0 مليون ن) بالرغم من أنها تمتلك طاقة فندقية ضخمة، أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من ضعف تنويع المنتج السياحي إضافة لبعض المشاكل الأمنية، واليمن بسبب ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات السياحية.

1- تطور توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف

تمثل طاقات الإيواء القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين.

الجدول رقم (2-3): توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف (2000-2017):

النسبة الدرجة	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	نجمة	غير مصنفة	المجموع
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	40728
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4459	44301	37530
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895

2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383
2010	4823	1600	5775	3743	8407	68029	92377
2011	4823	1600	5775	4605	8407	68811	94021
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72269	96898
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74437	102208
2016	6734	2810	7045	4425	11295	55380	87689
2017	6734	4509	5678	4565	59713	59713	92533

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف، علما أن هذه الأخيرة كلما زادت ارتفعت درجة تقديم الخدمات الفندقية. والملاحظ أنه في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2005، تذبذب - ارتفاع وانخفاض- طاقات الإيواء على مستوى كل الدرجات باستثناء الإيواء الغير المصنف فهو في ارتفاع نفس المدة، أما في الفترة 2006 إلى غاية 2009 نلاحظ ثبات طاقات الإيواء على مستوى كل من الدرجة الخامسة بـ 5455 سرير، الرابعة والثانية، على التوالي 3743و 5843 سرير ومواصلة الارتفاع بالنسبة للإيواء غير المصنف 68811 سرير.

ومن الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 نلاحظ كذلك ارتفاع على مستوى الدرجة الخامسة بـ 4823 سرير ليثبت هذا المعدل حتى غاية 2014، وعلى مستوى الدرجة الرابعة بـ 1600 سرير والدرجة الثالثة والثانية بـ 5775 و 4605 على التوالي مع مواصلة الارتفاع لكل من الدرجة الأولى والغير

مصنفة ليصل إلى 11295 و74437 على التوالي، وفي الأخير نلاحظ أن الاهتمام بزيادة طاقات الايواء من السنة 2016 إلى 2018 كان بشكل كبير على مستوى الدرجة الأولى والغير مصنفة والتي تناسب أسعارها كل فئات السياح.

2- طاقات الإيواء حسب نوع المنتج

الجدول (3-3): توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2000-2018)

النسبة الدرجة	حضري	شاطئ	صحراوي	حمام معدني	مناخي	المجموع
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	23624	7197	6504	1097	73548
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2004	48680	21710	4431	5742	1411	81974
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85867
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	53122	30253	4316	4925	1405	94021
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30830	3636	3866	1883	102694
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420

112264	1883	4266	4928	31326	69861	**2017**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يوضح الجدول أعلاه توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج السياحي للفترة (2000-2017)، حيث نجد أن طاقات في هذا التوزيع في تزايد ملحوظ أثناء فترة الدراسة، وأن الإيواء حسب نوع المنتج السياحي تركزت في الفنادق الحضرية حيث قدرت في سنة 2000 بـ 33000 وبدأت في التزايد تدريجيا إلى أن وصلت سنة 2017 لـ (69861)، إذن يتضح أن طاقات الإيواء حسب المنتج الحضري احتلت الصدارة، يليها الإيواء الشاطئ الذي قدر سنة 2000 بـ 25442 واستمر في التزايد تدريجيا، ليحتل كل من المنتج الصحراوي والحموي والمناخي المراكز الأخيرة بالرغم من أن الجزائر تزخر بثروات وحمامات معدنية، وهذا ما لا يتناسب مع مختلف المنتجات السياحية المتوفرة وهياكل الاستقبال المخصصة لها:

ومن المجموع نلاحظ أن طاقات الإيواء ترتفع كل سنة وهذا ما يفسّر المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع.

3- تطور عدد الليالي السياحة

الجدول (4-3) تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2017)

السنوات	الليالي لغير المقيمين	الليالي للمقيمين
2001	**203**	/
2001	**292**	/
2002	**371**	/
2003	**394**	/
2004	**483**	/
2005	**483**	/
2006	**529**	/

2007	**574**	/
2008	/	/
2009	/	/
2010	**754**	**5141**
2011	**845**	**5435**
2012	**936**	**5703**
2013	**994**	**2926**
2014	**837**	**6215**
2015	**839**	**6307**
2016	**589**	**3730**
2017	**735**	**3608**
2018	/	/

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية التخطيط والإحصاء.

4- تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

الجدول (5-3): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر الفترة (2000-2017)

السنوات الإيرادات السياحية	النسبة من إجمالي الصادرات	قيمة الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %	المساهمة في التشغيل	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (مليار دولار أمريكي)
2000	-	102	3.1	154700	0.297
2001	-	100	3.2	166300	0.412
2002	-	111	3.3	180500	0.628
2003	-	112	3.4	180400	0.850

1.840	227500	3.6	178	-	**2004**
1.640	258900	3.9	477	0.98	**2005**
1.840	239000	3.9	393	0.69	**2006**
2.260	225400	3.2	334	0.53	**2007**
2.080	227700	3.1	473	0.58	**2008**
1.770	269200	3.7	361	0.75	**2009**
1.554	254100	3.4	324	0.53	**2010**
1.664	266600	3.3	300	0.39	**2011**
1.774	292200	3.3	295	0.39	**2012**
1.814	321400	3.6	326	4.48	**2013**
1.991	305900	3.3	316	0.50	**2014**
1.608.9	327300	3.5	347	0.92	**2015**
196.1	731000	7.4	346	0.75	**2016**
190.4	725000	7.2	372	0.46	**2017**

المصـدر: world develompment indicators, www.worldbank.org consulted the :04/05/2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي الصادرات لم تتعدى 1% حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2005 بنسبة 0,98%، لتنخفض بعد ذلك وتبقى متذبذبة خلال السنوات الموالية كما نرى أن قيمة الإيرادات تسجل سنة 2000 بـ 102 مليون دولار تنخفض في سنة 2001 بـ 100مليون دولار، ثم تعود الارتفاع خلال السنوات 2002، 2003، 2004، 2005 لتسجل على التوالي قيمة 111 مليون دولار، 112 م.د، 178 م.د، 477 م.د ثم تتراجع من جديد بقيمة 393 م.د سنة 2006،2007 فترتفع مرة أخرى بقيمة 473 م.د سنة 2008 ثم تنخفض خلال سنوات الموالية وتبقى في الانخفاض لتسجل قيمة 372 م.د سنة 2017، وهذا ما يفسر أن الهواة شاسعة بين خطابات الحكومة والواقع فالصادرات خارج قطاع المحروقات ظلت هامشية. أما فيما يخص المساهمة المباشرة في

الناتج المحلي الإجمالي نرى أن النسبة تتراوح بين 3,1 و 3,9 % من سنة 2000 إلى سنة 2015 ثم تسجل نسبة 7,4% سنة 2016 و7,2% سنة 2017، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول أخرى هذا ما يفسر أن كل من السلع والخدمات السياحية لم تحظى باهتمام من السلطات ولم يكن للمنتج السياحي مكانا في السوق المحلي. وعند الحديث عن المساهمة في التشغيل نشاهد أنها في تزايد مستمر حيث سجلت سنة 2000 قيمة 700 154 عامل وسنة 2001 166300 عامل لترتفع أكثر سنة 2004 بـ 227500 عامل، وتبقى تسجل ارتفاعا طفيف خلال السنوات الموالية بنسب متقاربة حتى سنة 2013 سجلت قيمة 321400 عامل، وارتفع العدد بنسبة كبيرة سنة 2016 و2017 بـ 731000 و725000 على التوالي وهذا ما يفسر انه كلما زادت طاقات الإيواء كلما زادت الحاجة لأيدي العاملة أما عن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي فهو ضعيف جدا، فقد سجل سنة 2000 حجم استثمار بـ 0,297 مليار دولار ليرتفع تدريجيا خلال سنوات الموالية 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 بقيم على التوالي 0,412، 0,628، 0,850، 1,840، 1,640، 1،840 وفي سنة 2007 سجل أعلى قيمة من حجم الاستثمار بـ 2,260 مليون دولار و 2,080 مليار دولار في 2008 لينخفض مجددا سنة 2009 بقيمة 1,770 م.د ويستمر في الإنخفاض حتى سنة 2017 أين سجل حجم الاستثمار بقيمة 1,904 مليار دولار، وهذا ما يفسر عدم اهتمام الدولة بالاستثمار في السياحة وعدم تخصيص حجم مناسب لها.

5- تطور الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإيرادات السياحية في الجزائر

الجدول (6-3): تطور الليالي السياحية للفترة (2000-2017)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	GDP	TOU
2000	54.790.245.60	102
2001	54.744.714.40	100
2002	56.760.288.97	111
2003	67.863.829.88	112
2004	85.324.998.81	178
2005	103.198.228.46	477
2006	117.027.304.75	393
2007	134.977.087.73	334
2008	171.000.691.88	473
2009	137.211.039.90	361
2010	161.207.268.66	324
2011	200.019.057.31	300
2012	209.058.991.95	295
2013	209.755.003.25	326
2014	213.810.022.46	316
2015	165.979.277.28	347
2016	160.126.866.57	346
2017	167.555.280.11	372

المصـــدر: مـــن إعـــداد الباحثـــة إعتمـــادا علـــى البيانـــات البنـــك العـــالمي، المتاحـــة عـــبر الموقـــع الالكـــتروني consulted the : 12/05/2020 WWW.Worldbank.org

حيث: **GDP**: الناتج المحلي الإجمالي

TOU: **الإيرادات السياحية**

يتضـح لنـا مـن خـلال الجـدول السـابق أن النـاتج المحلـي الإجمـالي والإيـرادات السـياحية في تطـور خـلال الفـترة الممتـدة (2000-2017)، نلاحـظ أنـه في سـنة 2000 كـان النـاتج المحلـي الإجمـالي مسـاويا لـ 54.790.245.60 (م.د) في المقابـل الإيـرادات السـياحية تسـاوي 102 (م.د)، واسـتمر هـذا الارتفـاع حـتى سـنة 2005 أيـن سـجل كـل مـن النـاتج والإيـرادات 103.198.228.46 و477 علـى التـوالي، وفي سـنة 2006 انخفـض كـل مـن GPP وTOU واسـتمر الانخفـاض إلى 2007، ثم عـاد للزيـادة في سـنة 2008 ليسـجل كـل مـن النـاتج والإيـرادات قيمـة 171.000.691.88 و 473 علـى التـوالي، وهـذه تعتـبر أعلـى قيمـة تسـجل طـول فـترة الدراسـة (2000-2017)، ومـن الملاحـظ أيضـا أن هـذه الزيـادة لم تسـتمر وانخفـض بـوتيرة قليلـة واسـتمر هـذا الانخفـاض إلى غايـة سـنة 2017 أيـن كـل منهمـا قيمـة 167.555.280.11 و372 على التوالي.

المبحث الثاني: العراقيل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر وسير تفعيله

صـنفت الجزائـر مـن أسـوأ الوجهـات السـياحية باحتلالهـا المرتبـة 93 مـن مجمـوع 124 دولـة، في التقريـر الصـادر عـن المنتـدى الاقتصـادي العـالمي، حيـث اعتـبر معـد التقريـر الـذي سـاهمت فيـه العديـد مـن الهيئـات المتخصصـة ومكـاتب الدراسـات والخـبرة فضـلا عـن المنظمـة العالميـة السـياحية، أن العديـد مـن العراقيـل تجعل الجزائر من بين أسوأ الوجهات السياحية.

ومـن أجـل التهـوض بالقطـاع السـياحي في الجزائـر مـن مواجهـة هاتـه المعوقـات والتصـدي لهـا مـن خلال عدة طرق وسيل لتفعيله.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه القطاع السياحي

1- الخيارات الإستراتيجية كأحد أهم العوائق في قطاع السياحة

تعتبر الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال من بين المعوقات الأساسية للقطاع السياحي الجزائر، ويظهر هذا جليا في المكانة التي كان يحتلها قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية الوطنية.

الجدول(7-3): مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الثلاثي (67% 69)

(الوحدة: مليون دينار)

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	8.23
السكن	413	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.68
متفرقات	215	1.94

المصدر: وزارة التخطيطة التهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي (69/67)

تبين أرقام الجدول أن قطاع السياحة خصص له 282 مليون دينار من إجمالي الاعتمادات المالية الكلية المخصصة لهذا المخطط والمقدرة بـ 11.078 مليون دينار، أي نسبة 2.54% والشكل التالي يبين ذلك بدقة

الشكل رقم (3-3): مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الثلاثي (69/67)

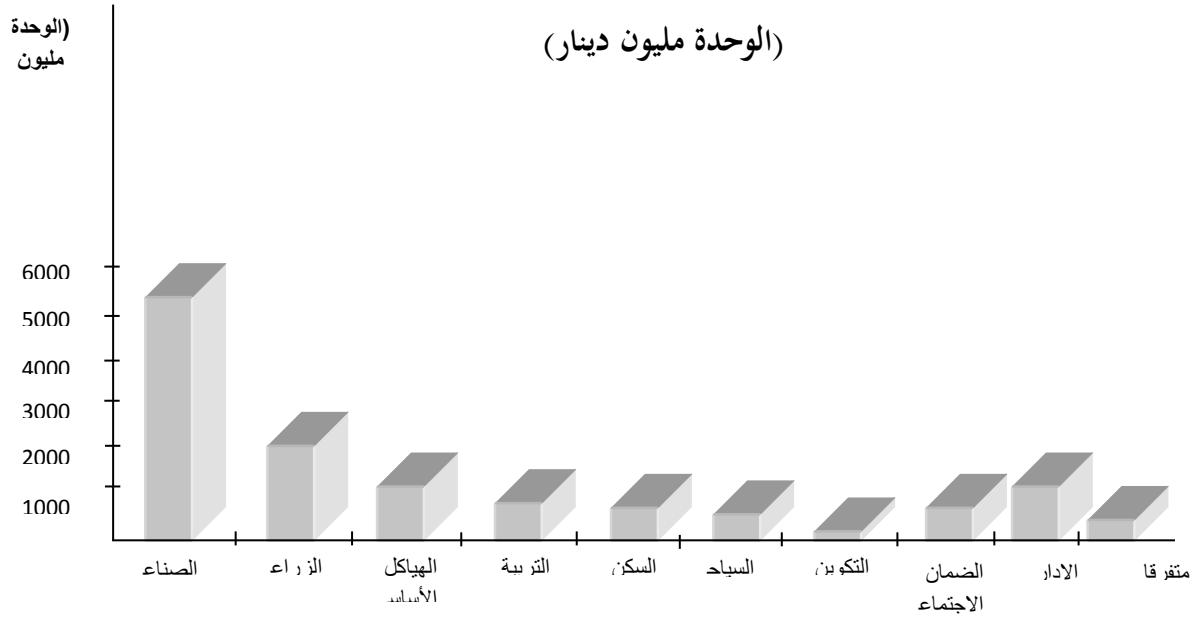

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول

يبين هذا الشكل أن السلطات ركزت على قطاعات دون قطاعات أخرى، إذا التعامل بقطاع السياحة بحذر وخصص له ما قيمته 282 مليون دينار أي بنسبة 2.54 % من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط، وهي قيمة ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات والتي احتلت فيها الصناعة الصدارة بقيمة 5400 مليون دينار 48.74% من إجمالي المبالغ، هذا ما يفسر الاعتماد على الصناعات المصنعة، يليها قطاع الزراعة الذي خصص له 1869م أي نسبة 16.87% وقطاع التربية خصص لهم قيمة 1124 (م.د)، 912 (م.د) على التوالي أي بنسبة 10.14 و8.23 ومن هنا نستنتج أن بينات الجدول توضح اهتمام

السلطات لم يحضي له قطاع السياحة، ما جعل هذا الأخير يحتل مكانة صفيقة بين القطاعات الأخرى وجعل الجزائر وجهة غير مقصودة سياحيا.

2- معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

❖ عائق العقار السياحي

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وحاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة والمضاربة في العقار.

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، وعليه جاء القانون 03/03 الصادر في 2003/02/17 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية فقد جاء في المادة 20 منه ما يلي "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص".[1]

3- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية؛

- غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز؛

[1]- عوينان عبد القادر، 2013/2012، السياحة في الجزائر الغمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.[1]

4- ضعف نوعية المنتج السياحي[2]

إذ دائما ما نجد أن المنتوج المحلي لا يرقى للمعايير السياحية الدولية، وتمكن شرح ذلك من خلال:

➢ ضعف نوعية الخدمات السياحية

- تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية؛

- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول مجاورة؛

- غياب خدمات جذابة؛

- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

➢ إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة

- عجز في طاقات الاستقبال؛

- هياكل إيواء متأكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها؛

- 10% فقطمن الفنادق نستجيب للمعايير الدولية.

➢ ضعف نوعية النقل

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب برية وجوية، مع تسعيرة مبالغ فيها مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار - إذ نلاحظ أن الجزائر لم تفتح المنافسة للدول الأجنبية فيما يتعلق بالسوق المحلية- ؛

[1]- عيساني عبد الفتاح، 2015/2014، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحي في الجزائر، تدخل ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير في اقتصادية التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، ص 109.

[2]-عيساني عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 110.

- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الأهقار، وحظيرة الطاسيلي)

5- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع[1]

➢ بنوك وخدمات مالية غير مكيفة مع القطاع

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسواح؛

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو ايفاد السياح إلى الخارج؛

- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

➢ تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات؛

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

➢ تدهور الاستقرار السياسي

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما وذا أثر فعلي على توافد الاستثمارات السياحية، وخلال فترة التسعينات عاشت الجزائر أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها وزيارتها.[2]

[1]- سماعين نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2]- مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزار، وفي بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية لاقتصاديين الجزائريين، يومي 20/19 ديسمبر 2009، ص 11.

6- تدهور وضعف الأمن السياحي

يمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر، تونس والمغرب، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كذلك الانحرافات المختلفة كالاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، وقد يتراجع السياح الوافدين للبلد إذا انعدم الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم، مما لا شك فيه أن تراجع توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، وحاليا تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر سنة 2012 تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي مما يهدد الوضع السياحي في الصحراء الجزائرية.[1]

7- غياب الثقافة السياحية

تتطلب السياحة التعامل مع السياح بصدق وأدب وترحاب لإعطاء الانطباع الحسن عن النفس أولا عن البلد بشكل عام ثانيا، بالإضافة إلى تكوين فرص الاستفادة من التعارف الثقافي ما بين الشعوب والاقتباس من ثقافة السياح وحتى مظاهرهم وسلوكاتهم، مع التعامل بنوع من الحذر وبمخططات حكيمة لحماية البلدان والشعوب من المظاهر المسيئة ثقافيا وعقائديا، وحتى يتوفر كل هذا لا بد من توفر نوع من الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي المستقبل للسياح، بغية التعامل وفق المنهاج المذكور، ولعل أهم أسباب تراجع الثقافة السياحية في الجزائر هي غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص، قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم، كذلك

[1]- هوراي معراج، محمد سلمات جردات 2005، السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، العدد 03.

غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده.[1]

المطلب الثاني: سبل تفعيل القطاع السياحي

يتطلب النهوض وتفعيل قطاع ما من اتباع عدة طرق من شأنها دفع عجلة هذا الأخير نحو الأمام، والسير نحو الأفضل للتصدي للعقبات والعراقيل التي تواجهه والعمل على خلق موجة من التقدم والتطور، وهنا يمكن أن تقدم مجموعة من السبل التي تساعد على تفعيل قطاع السياحة في الجزائر هي:

1- توفير التمويل اللازم للاستمارات السياحية

من بين المشاكل الكبيرة التي تواجه الاستثمارات السياحية مشكل التمويل، سواء الموجه إلى المشاريع الفندقية والسياحية أو التمويل المتعلق بالدراسات الخاصة بالتهيئة السياحية وانجاز البنى التحتية لمناطق التوسع السياحي، وما يلاحظ الآن هو أن القروض البنكية الممنوحة إلى المشاريع السياحية قصير ومتوسط الأجل، فهي لا تتماش مع طبيعة المشاريع السياحية التي تتميز بطول فترة الانجاز، وبالتالي يجب إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع الفندقية والسياحية، تقوم بمنح قروض استثمارية طويلة الأجل تصل إلى 25 سنة كما هو الحال في الدول الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض سعر الفائدة على هذه الموجهة لقطاع السياحة.

2- ترقية الخدمات السياحية[2]

[1]- شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، لماذا لا يلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟، الملتقى العلمي الدولي الثامن، تنمية السياحية كمصدر تمويل لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، وفي بعض الدول العربية والاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]- هدير عبد القادر، 2005،2006، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 9-10.

- ✓ تعد عملية الترقية السياحية أحد عناصر المزيج التسويقي، حيث تختص في عملية جذب المستهلكين وإقناعهم بمنتج المؤسسة، وهذا من خلال تنظيم السياحة وبرمجتها بالاعتماد على الوسائل الترقوية، كالإعلام والإشهار السياحي، ولتحقيق ذلك لا بد من:
- ✓ إعطاء صورة سياحية للمنطقة وإمكاناتها لترغيب المستهلكين وجلبهم؛
- ✓ إقناع وترغيب السياح للتوافد على المناطق السياحية من خلال تقديم التسهيلات والإغراءات؛
- ✓ التعريف بالخدمات السياحية الرائعة المقدمة وإمتيازاتها من خلال الإشهار السياحي؛
- ✓ جعل المنتج السياحي عادة في شراء لدى السائح؛
- ✓ وضع قيمة خاصة للصور والعلامة.

3- دور الجماعات المحلية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية

تسعى الجماعات المحلية إلى البحث وايجاد مصادر تمويلية مختلفة وفق ما تزخر به المنطقة في شتى القطاعات الاقتصادية من صناعة وزارعة وصيد بحري وقد تتجاوز ذلك، حيث تلعب دورا هاما تجعل الجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية، وهذا يقف على ما تملكه هاته المناطق من مواقع سياحية تستقطب السياح داخليا وخارجيا.

ونظرا لهذا الاعتبار الهام فباشتراك الفرد وإحساسه بمسؤولية الكبيرة ومساهمته في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد من السياح، ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير، وهذا طبعا لخدمة المصالح التنموية المختلفة وتماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل هدف سامي هو بلوغ التنمية المستدامة.[1]

4- التخطيط السياحي الفعال والعمل على تنميته

[1]- العابد حميدة ريم، 2017، دور السياحة في التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني – الطارف – ص ص 89، 90.

يجب أن تركز خطة العمل في مجال تخطيط وتطوير السياحة، على خطط سياحية على مستوى المناطق، وبناء وتقوية المؤسسات السياحية على مستوى الأقطاب المحلية، ووضع لافتات للتعريف بالمشاريع أو المناطق السياحية، وتاريخها وغيرها من المعلومات الضرورية عن المنطقة، بالإضافة إلى توفير المرافق السياحية وأماكن الاستراحة على جانب الطرق، خاصة الطريق اليسار شرق غرب، وكذا توفير وتقديم الشروحات عن مناطق التراث الثقافي والطبيعي وتحسين الخدمات للسواح في هذه المناطق وإرشادهم.[1]

5- خلق الثقافة السياحية لدى المجتمع

يجب على الإستراتيجية السياحية الأخذ بعين الاعتبار معالجة نظرة بعض الأفراد المجتمع تجاه السياحة والتنمية السياحية والعمل على إحداث تغير داخل المجتمع، لتوضيح طبيعة السياحة وتشجيع السواح الداخليين وما يترتب عن السياحة من آثار ايجابية سواء اقتصادية، ثقافية واجتماعية، وعليه تقترح تصميم خطة عمل متعلقة بالسياحة والمجتمع الجزائري، تتضمن برامج للتوعية السياحية وصياغة وتقديم قواعد السلوك للسياح، وكذا إدخال السياحة ضمن المناهج المدرسية لتوعية النشأ بأهمية السياحية وقواعدها والعمل على مراقبة الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة وتقويمها وأيضا تنمية وتشجيع السياحة في الأوساط الريفية مثل ما هو موجود بالمملكة المغربية والتي تسمى بالسياحة القروية، فهي تساعد على إدماج وفك العزلة عن المناطق الريفية النائية وتوفير مصادر دخل سكان هذه المناطق.[2]

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

يتم القيام من خلال هذا المبحث بدراسة قياسية للعلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر، ذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019. بالتالي ستتم دراسة إمكانية وجود

[1]- لعويجي مبروك، سعيدي توفيق، 2017/2016، واقع التسويق السياحي في الجزائر- دراسة حالة – جامعة محمد بوضياف – مسيلة- ص 62.

[2]- لعويجي مبروك، سعيدي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 63

* مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة 7 ص 62.

علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي وكذلك تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما. وذلك من خلال استخدام عدة أساليب حديثة للقياس الاقتصادي، تتمثل في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وكذلك اتجاه العلاقة السببية بين السياحة في الجزائر، مُعبّر عنه بمؤشر الإيرادات السياحية، وبين النمو الاقتصادي مُعبّر عنه بالناتج المحلي الإجمالي. وقد جُمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من إحصائيات البنك العالمي للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: www.worldbank.org والبيانات المتاحة عبر موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: www.andi.dz.

بالتالي سوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع. وبعد إثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة نتحول إلى اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام اختبار جوهانسن. في المرحلة الثانية يتم تطبيق اختبار غرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين السياحة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ذلك من خلال إدخال منهجية غرانجر التقليدية في نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير.

مع الإشارة إلى أنه يرمز إلى متغيرات الدراسة كما يلي:

- **المتغيرات المستقلة:**

- مؤشر الإيرادات السياحية "TOU"

❖ **المتغيرات التابعة:**

- الناتج المحلي الإجمالي "GDP "

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع ADF على نفس العناصر الثلاثة السابقة الذكر في اختبار DF، ويلاحظ في هذه الحالة أن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF:

❖ **الصيغة الأولى I**: هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

❖ **الصيغة الثانية II**: تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

❖ **الصيغة الثالثة III**: تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

قبل البدء في الدراسة القياسية يجب القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة، ومن أهم الاختبارات اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، حيث تتلخص اختباراته في ثلاث نماذج. يتم حساب الإحصائية (T) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدوي، وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة لعدم احتوائها على جذر وحدوي. مع الإشارة إلى أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة على مستوى النموذج III فإننا ننتقل إلى النموذج II، وإذا كانت النتيجة نفسها ننتقل إلى النموذج I. وإذا لم تتحقق الاستقرارية عند المستوى الأصلي ننتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول.

المطلب الثاني: اختبار جوهانسن جيسيليوس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية

1- اختبار جوهانسن جيسيليوس للتكامل المشترك

يتفوق هذا الاختبار على اختبارEngle,Granger ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدموجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.

يقوم اختبار Johansen (1988) بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية

$$\boldsymbol{x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t t + \varepsilon_t}$$ **حيث أن:**

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t: مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

$$\boldsymbol{x_t = \pi' x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k=1} T_i \Delta x_{t-i} + \mu_0 + \mu_1 t + \varepsilon_t} \quad \textbf{حيث:}$$
$$\boldsymbol{T_1 = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_i)}$$
$$\boldsymbol{\pi' = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_k)}$$

يقترح (Johansen , 1988)و(Johansen et Juseluis, 1990) اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار الأثر(trace test, λ trace): حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=r)، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{k} In(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث أن:

λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k:عدد المتغيرات،r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها(1990)Johansen et Juseluis يكون الاختبار على الشكل التالي:( )

رتبة المصفوفة π تساوي الصفر (r=0)أي:r=0H0 :ضد الفرضية: H1 r>0، إذا رفضنا H0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_trace أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H0)؛

رتبة المصفوفة π تساوي الصفر (r=1)أي:r=1H0 :ضد الفرضية: H1 r>1، إذا رفضنا H0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_trace أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H0) وهكذا.

إذا رفضنا H0في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية H0 : r = k-1ضد الفرضية H1:r=k فإن رتبة المصفوفة هي r=k، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي I(0).

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود r+1 متجهة للتكامل المشترك.

2- نموذج تصحيح الخطأ

يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. تعتبر طريقة Granger من أكثر الطرق استخداما لاختبار السببية، بالتالي إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد. ويصبح النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث بالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. ويعبر عن نموذج تصحيح الخطأ وفقا للنموذج التالي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث أن e_(t-1) يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

3- اختبار السببية لـ Granger

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا، أم تبادليا أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. أشار غرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم Granger فإنه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t، ويتطلب اختبار Granger تقدير العلاقتين التاليتين:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_1 y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i x_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i \, x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i \, y_{t-i} + \mu_{2t}$$

حيث أن:

n_4, n_3, n_2, n_1 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i \neq 0$$

ومن أجل ذلك يتم حساب إحصائية فيشر:[1]

$$F^* = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/n_2}{\sum \frac{\hat{\mu}_{1t}^2}{n-k}}$$

حيث أن:

n: حجم العينة، n_2: عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيريx، k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، n-k: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

نقوم بمقارنتها معFالجدولية، عند مستوى معنوية محدودة ودرجة حرية n_2 للبسط و(n-k) للمقام، ومنه:

إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير x يسبب المتغير y.

[1] Hooi-Hooi Lean, Marwan Halim et Keung Wong Wing, (2000): Bivariate causality between stock prices and exchange rates and stock prices on major Asia countries.
Disponible sur le site web: www.baseco.monash.edu/eco/research/papers/2005/1005consulity.pdfConsulté le: 07/08/2020.

إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير xلا يسبب المتغير y.

مع الإشارة إلى أنه قبل تطبيق هذا الاختبار يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياريAkaikeوSchwarz، حيث أن اختيارp يتطلب تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h الذي يعتبر الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية، ويحسب هذين المعيارين وفق العلاقتين التاليتين:

$$AIC(p)=Ln\ (det\ |\sum e|+\frac{2K^2p}{n}$$

$$SC=\ Ln\ (det\ |\sum e|+\frac{2k^2pLn(n)}{n}$$

حيث أن:

K: عدد المتغيرات، n: عدد المشاهدات،p: عدد فترات الإبطاء، $\sum e$: مصفوفة التباين – التباين المشترك المقدر لبواقي النموذج.

ويتم اختيار درجة الإبطاء p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

1- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، سوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة. حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

الجدول رقم (8-3): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

		GDP	TOU	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
				GDP	TOU
السلسلة الأصلية	النموذج III	-2.56	-0.99	-3.71	-3.71
	النموذجII	-2.35	-2.40	-3.05	-3.05
	النموذجI	-0.02	0.79	-1.96	-1.96
سلسلة الفروق الأولى	النموذج III	-4.49	-4.01	-3.73	-3.73
	النموذجII	/	/	/	/
	النموذجI	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

وضحت النتائج المبينة في الجدول رقم (8-3) أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند المستوى، لذا نقبل فرض العدم بوجود جذر الوحدة. لذلك تم أخذ الفرق الأول أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية مؤشر الإيرادات السياحية مستقرة أيضا عند أخذ الفرق الأول، بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

2-2- نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الجدول رقم (9-3): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن Eigen value	إحصائية الأثر Trace statistic	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء*	0.958451	10.78965	15.77859	0.0325
على الأكثر 1*	0.289521	3.203584	3.958232	0.0425

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

يتضح من خلال الجدول رقم (9-3) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0325 وهي أقل من 5% مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرين.

2-3- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر وفق مرحلتين:

تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية. من خلال مخرجات برنامج Eviews8.1 تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$GDP = 6.12E09 + 30.32545\,TOU + \varepsilon_t$$
$$(1,9963) \quad (3,2236)$$
$$R^2 = 0.64 \quad F = 10.80$$

بعد التأكد من استقرار بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـ ECTt،

ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يلي:

$$\Delta GDP_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i}\,\Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i}\,\Delta tou_{t-i} + \lambda\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (3–10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t)إحصائية (	الاحتمال
الثابت	263.1325	129.0135	2.1358	0.0311
تفاضل الايرادات السياحية	5963.111	735.1356	0.8025	0.1235
معلمة حد تصحيح الخطأ	0.4502–	0.1195	1.8425–	0.0352
R^2معامل التحديد	0.59			
Fإحصائية فيشر	4.01			
DWإحصائية دربن–واتسن	1.820			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1

من خلال الجدول رقم (3–11) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن–واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ 0.4502- أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدر بـ 45.02% سنويا. بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة (t–1)، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.59 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الناتج

المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائية دربن-واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

2-4- نتائج اختبار غرانجر للسببية

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike وSchwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. بالاستعانة ببرنامج Eviews8.1 تم اختيار درجة التأخير رقم (2) عند تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات السياحية.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول ()، يتبين لنا أنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وبين الإيرادات السياحية كمؤشر للسياحة، حيث في الاتجاهين قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

الجدول رقم (11-3): نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة الاحتمالية
D(GDPC) ← D(TOU)	**1.20158**	**0.32152**
D(TOU) ← D(GDPC)	**0.09521**	**0.6548**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

ويمكن إرجاع سبب عدم وجود علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى كون هذه الأخيرة تعاني من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات كقطاع استخراجي فقط آيل للزوال قريبا، حيث أن قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فإن ارتفاع سعر البترول وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا وتجاريا

بحت. في حين أن التنمية الاقتصادية المستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريع ولا يحتاج إلى جهود ضخمة بل إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد. إضافة إلى ضعف المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية، وإهمال من طرف المسئولين والمجتمع ككل مع عدم وجود تسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية وضعف التأطير والثقافة السياحية لدى الأفراد بشكل عام.

خلاصة الفصل:

تزخر الجزائر بإمكانيات سياحية طبيعية كبيرة، إضافة إلى الإمكانيات التاريخية والثقافية التي تجعلها قبلة للسياح.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب مقارنة بدول المجاورة، وهذا راجع لعدم اهتمام السلطات بهذا القطاع وتأخر المشاريع المبرمجة في المخططات الوطنية وعدم تخصيص مبالغ مالية كافية للاستثمار في هذا المجال.

إن تبني الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 الهدف منه هو تطوير القطاع السياحي وجعل الجزائر وجهة سياحية ومن هذا المنبر استقطاب عدد أكبر من السياح.

ويتضح أن الإيرادات السياحية الجزائرية دور في الاقتصاد الوطني حيث بلغ متوصل المساهمة في الصادرات من السلع والخدمات 0,45% وهي نسبة ضعيفة.

وقد كان للقطاع السياحي دور في توفير مناصب شغل سواءا مباشر أو غير مباشرة وإن كان ضعيف في الجزائر إذا ما قارناه بدول أخرى.

خاتمة

حظيت السياحة باهتمام كثير من الدول، خاصة بعد استقرار الأوضاع الدولية السياسية والأمنية، وأصبحت تساهم بنية كبيرة في الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة الوعي لدى شعوب العالم من خلال زيادة الأمن والسلام الاجتماعي الذي من الممكن أن يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية، ومنه تدفق الموارد المالية للدولة.

أضحت السياحة مصدر اهتمام الدول النامية، والتي بادرت بتخصيص موارد مالية لدعم القطاع بغية جذب أكبر حصة ممكنة من السياحة الدولية، من خلال العمل على توفير العملات الأجنبية التي تساهم أساسا في تمويل واردات الدولة من الخارج، وهو ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي كما أن إنتاج السياحة سيؤدي إلى زيادة اليد العاملة في مختلف القطاعات ذات العلاقات المتكاملة مع القطاع السياحي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق ومنه فإن القطاع السياحي يساهم بشكل كبير في تسحين ميزان المدفوعات وهو ما يدفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام.

وعند تشخيص واقع الاقطاع السياحي الجزائري وآفاقه المستقبلية، نلاحظ انه بالرغم من امتلاكها لمؤهلات ومقومات سياحية هائلة، وتراب ثقافي وحضاري، إلا أن النشاط السياحي مزال بعيد عن تحقيق الأهداف المرجوة، فالجزائر تحتل مركز جد متأخر في هذا القطاع وذلك راجع لعدم اهتمام السلطات المعنية بهذا الأخير وتخصيص حجم استثمار مناسب له هذا من جهة وغياب وعي أفراد المجتمع بالثقافة السياحية من جهة.

1- اختبار الفرضيات

الفرضية الثانية: يكمن دور السياحة على النمو الاقتصادي من خلال مساهمة في خلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار وكذا تدفق العملة الصعبة. صحيحة، ذلك أنه كل زادت مرافق سياحية وطاقات الإيواء زاد الطلب على أيدي العاملة ومنه تدفق العملة الأجنبية وكذا تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

الفرضية الثالثة: مقومات الجزائر كبيرة وقادرة على جعلها بلدا سياحيا ووجهة مقصودة. صحيحة، نظرا لامتلاكها مؤهلات كبيرة سواء تعلق الأمر بالإمكانيات الطبيعية أو بالإمكانيات المؤسساتية والمالية.

الفرضية الثالثة: النهوض بالسياحة في الجزائر وتطويرها مرتبط بالتطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي 2030. صحيحة، باعتبار أن المخطط التوجيهي جاء بخطة سياسية شاملة لكافة الجوانب السياحية.

الفرضية الرابعة: اعتمادا على نتائج الدراسة القياسية لا توجد علاقة سببية بين السياحة والجزائر خلال الفترة (2000-2018).

2- نتائج الدراسة:

ما تم استنتاجه في هذه الدراسة موضح فيما يلي:

- السياحة ظاهرة عالمية منذ القدم تطورت وازدهرت في بداية القرن 20، وذلك تزامنا مع الاستقرار الدولي، حيث أدى إلى زيادة الدخل الفردي والمستوى التعليمي وارتفاع الوعي الشعبي للتنقل من أجل الراحة والاستجمام، أو من أجل العلاج والعمل.
- تساهم السياحة في النمو الاقتصادي بنسبة كبيرة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة وتحسين ميزان المدفوعات، وكذا توفير مناصب شغل بالإضافة لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.
- واجه القطاع السياحي عراقيل وعقبات حالة دون النهوض به وتطويره، ومن أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال وغياب الأمن داخل الجزائر فترة التسعينات.
- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يعاني التهميش ودون المستوى المطلوب، ولم يصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، هذا بالرغم من توفر مؤهلات طبيعية قادرة على جعل الجزائر بلدا مستقطبا للسياح، وقادر على الدخول للمنافسة مع الدول في المجال السياحي.
- لا توجد علاقة وطيدة تربط القطاع السياحي بالنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما وضحته نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة المدروسة (2000-2018).

3- التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، يمكن طرح بعض التوصيات وذلك مبادرة منا لتوجيه القطاع السياحي الجزائري.

- فرض رقابة صارمة من قبل الهيئات على المؤسسات الخاصة بالقطاع السياحي فيما يخص تنفيذ المشاريع السياحية المسطرة من طرف الدولة؛
- الاخذ بعين الاعتبار تجارب الدول المجاورة في القطاع السياحي والاستفادة منها، ذلك أن الجزائر تملك مؤهلات أحسن من تلك الدول قادرة على جعلها قبلة للسياح؛
- تحسين جودة الخدمات وحسن الاستقبال والعمل على إدخال التكنولوجيا في هذا المجال؛
- ضرورة التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كونه سيغير السياسة القديمة ويعمل على بناء جزائر سياحية جديدة؛
- نشر ثقافة سياحية داخل أفراد المجتمع لتمكينه من التعايش مع كل الأوضاع السياحية واحتضانه للسياح والأنشطة السياحية؛
- ضرورة مراجعة أسعار الخدمات المقدمة، إذ عرفت هذه الأخيرة غلاءا فاحشا في الجزائر كأسعار الإيواء في الفنادق، أسعار المطاعم وهذا ما يعجل السائح سواء الجزائر أو الأجنبي العزوف على التنقل بين أرجاء الوطن؛
- العمل على توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة، لتنشيط الرحلات الجوية؛
- العمل على تفعيل العلاقات الخارجية مع دول العالم لتسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب إلى الجزائر، بالإضافة إلى رفع الحواجز وتسهيل حركة السياح؛
- توفير الأمن وهو الأمر الضروري تطبيقه ليشعر السائح بالراحة الحرية ويؤمن على ممتلكاته وأغراضه، ذلك أن الجزائر في الآونة الأخيرة شهدت انتشار كبير للآفات الاجتماعية الخطيرة، ما يجعل السائح الداخلي أو الأجنبي يرجع بفكرة زيادة مكان آخر؛
- بناء أماكن خاصة بالرياضة، الراحة والاستجمام؛

- توفير المناخ المناسب للاستثمار السياحي، وإعطاء الأولوية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وذلك من خلال تقديم تسهيلات وإجراءات بسيطة للمستثمر؛
- إعطاء الصناعة التقليدية فرصة الدخول في هذا المجال، حيث أن السائح الأجنبي تجذبه عادات والتقاليد البلد المضيف، ما يجعله يقتني من تلك المنتوجات بهدف الذكرى أو بهدف تقديمها كهدايا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

- سورة التحريم، رقمها 66، مدنية، الآية رقم 05.
- سورة التوبة، رقمها 09، مدنية، الآية رقم 112.
- سورة العنكبوت، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

2- الكتب باللغة العربية

1- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد الدعواد، 2002، إدارة المنشأة السياحية، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

2- أشواق بن قدور، 2013، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3- الأنصاري رؤوف محمد علي، 2013، السياحة في العراق ودروها في التنمية والإعمار، ط2، بغداد عاصمة الثقافة.

4- حميد عبد النبي الطائي، 2006، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

5- خالد كواش، 2007، السياحة، مفهومها أركانها، أنواعها، الجزائر، التنوير.

6- زيد منير عبوي 2008، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

7- صلاح الدين خريوطلي، 2004، السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، طبعة 1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

8- عصام حسين الصعيدي، 2016، نظام المعلومات السياحية، دار االراية للنشر والتوزيع، الأردن.

9- عطية عبد القادر عطية، 2003، اتجاهات حديثة في التنمية، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

10– فضيل أحمد يونس، 1993، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت.

11– فليح خلق حسين، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.

12- فؤاد رشيد سمارة، 2001، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

13- لمياء السيد حنفي، 2010، أعمال شركات السياحية ووكالة السفر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

14– ماهر عبد الخالق السير، 2003، صناعة السياحة (الأساسيات والمبادئ)، مطابع الولاء الحديثة.

15– ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، صناعة السياحة، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع..

16– محمد خميس الزوعة، 1995، صناعة السياحة من منظور جغرافي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

17– محمد عبد العزيز عجمية، 2006، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

18– محمد عبد العزيز عجمية، 2003، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصادي، الإسكندرية، مصر.

19– محمد عبيدات، 2006، التسويق السياحي، ط2، دار الفجرللنشر والتوزيع.

20– محمد علي الشرقاوي، 2016، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

21– محمد منير حجاب، 2002، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع.

22ف– مدحت القرشي، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

23– مسعود مصطفى الكتاني، 1990، علم السياحة والمنتزهات، بغداد دار الحكمة للطباعة النشر.

24– مصطفى عبد القادر، 2003، دور الإعلان في التسويق السياحي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

25– موفق عدنان الحميري، 2010، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

26– ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ: الرياض، السعودية.

27– نعيم الطاهر، سراب الياس، 2007، مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.

3– الأطروحات والمذكرات

1– أسامة تريدي، الطاهر بولتوار، صلاح رحال: 2015-2016، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة ميزانية بوكالة السياحة والأسفار– شلوفي– الطارف، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في السياحة والأسفار، المعهد الوطني للتكوين المهني، الطارف.

2– بدراوي شهيناز، 2015/2014، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (198°-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادي التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

3– بدرة الميلود، 2018-2019، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية حالة الجزائر خلال (2000-2017)، مذكرة لنيل شهادة ماستر منشورة، في الاقتصاد الكمي كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

4– بيوض محمد العيد، 2010-2011 ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادية المغاربية، دراسة مقارنة: تونس،الجزائر، المغرب، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية علوم التسيير، تخصص اقتصادي دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف.

5– ضيف أحمد، 2015/2014. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.

6– حميد بوعمشة، 2011-2012، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصادي الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصادي دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

7– حيزية حاج الله، 2005-2006، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب – البليدة.

8– صورية مساني، 2018-2019، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995 – 2014 دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

9– طاوش قندوسي، 2014/2013، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2012/1970) أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

10– سليماني حورية، 2016-2017، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق.

11– سماعين نسبية، 2013-2014، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال، تخصص إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

12– طيبي محمد أمين، 2016/2015، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق منشورة، قانون اقتصادي، كلية الحقوق الإنسانية، جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة – الجزائر.

13– عبد المطلب محمود الخوام، 2001، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

14– عشي صليحة، 2004 – 2005، الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

15– عشي صليحة، 2005، الآثار التنموية للسياحة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارة والتسيير، جامعة باتنة.

16– عوينان عبد القادر، 2013/2012، السياحة في الجزائر الميكانزمات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

17– عبادة عبد الرؤوف، 2010-2011، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970 – 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة.

18– عيساني عبد الفتاح، 2015/2014، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحي في الجزائر، تدخل ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير في اقتصادية التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخصر – باتنة.

19– فطيمة حفيظ، 2011/2010، الاصلاحات الاقتصادية والإشكالية النمو الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، اقتصادية التنمية – جامعة باتنة.

20– كريم بودخدخ، 2009.2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر.

21– بلعويجي مبروك، سعيدي توفيق، 2016، واقع التسويق السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة.

22– عويجي مبروك، يعيدي توفيق، 2016، واقع التسويق السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة.

23– مصطفى بن ساحة، 2011/2010،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غرادايا.

24– ميلي سميرة، معروف طارق، 2016/ 2017، واقع وآفاق الاستثمار السياحي لعين تموشنت – دراسة حالة محطة معدنية حمام بوحجر – مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير، تخصص إدارة المؤسسات السياحية والفندقية، المركز الجامعية عين تموشنت – الجزائر.

25– مربيعي بلقاسم، 2008، واقع الاستثمار السياحي، مذكرة نهائية لنيل ليسانس تسيير فندقي وسياحي، المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجزائر.

26– نادية مسعودي، 2011.2012، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر -3-.

27– نادية معلالة، مليكة درويش، 2015/2014،أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001،2014، دراسة تحليلية قياسية 1985-2013 – مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة.

28– نصر حميداتو، 2014/2015، النشاط السياحي في الجزائر أثره على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير أكاديمي، جامعة

29– نور عبد الرزاق عبد الوهاب، 2016،2017، دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (1990-2015) رسالة ماجستير، أ.م.د /كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.

30– هدير عبد القادر، 2005، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة لنسل شهادة تقني سامي، المعهد الوطني – الطارف–

31– هدير عبد القادر، 2005،2006، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

32– نادية معلالة، مليكة درويش، 2015/2014،أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001،2014، دراسة تحليلية قياسية 1985-2013 – مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة.

4– الدوريات والمجلات

1– صبيح، ماجد، 2008، التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 5.

2– مسلم حمدية شاكر، نور عبد الرزاق عبد الوهاب، 2018، دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد 109.

3– بوبكر بداش، 2014، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية إحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 22.

4– العايب أحسن، أ، د.زرقين عبو، 2017، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، بسكرة0

5– عايد راضيا خنفر إياد عبد الإله خنفر، 2006، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، مجلة البيئة والمحيط، المجلد 09، العدد 02، جامعة أسيوط مصر، أكتوبر.

6– عبد الرزاق مولاي لخصر، خالد بورحلي، جوان 2006، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، مجلة أكاديمية، العدد 04.

7– عدنان غانم، لبنة حسين المبلي، 2003، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد 2.

8– سندس جاسم شعيبة، 2018، واقع وامكانيات الاستثمار السياحي في العراق دراسة تحليلية (2003-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد1، العراق.

9– مسلم حمدية شاكر، نور عبد الرزاق عبد الوهاب، 2018، دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 24، العدد 109.

10– نبيل دبور، 2004، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة، في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

11– هوراي معراج، محمد سلمات جردات، 2005، السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، العدد 03.

5– الملتقيات العلمية

1– د.عيسى مرازفة، 2012، "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة.

2– شبايكي سعدان وحفيظ مليكة،2009، لماذا لا يلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟، الملتقى العلمي الدولي الثامن، تنمية السياحية كمصدر تمويل لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، وفي بعض الدول العربية والإسلامية.

3– صلاح زين الدين، 2016 ، دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 6/5 أفريل.

4– مجيطنة مسعود، 2009، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزار، وفي بعض الدول العربية والإسلامية، الجمعية الوطنية لاقتصاديين الجزائريين، يومي 20/19 ديسمبر.

5– مرزوق عايد العقيد، 2006، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية الأردن، 15-16 مارس.

6– يسرى دعيس، 2003، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

6– الأوراق والبحوث العلمية

1– ساسي فتيحة، 2008، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي عبر الموقع www.mawdoo3.com

2– جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة على الموقع: www.alukah.net.world-muslim

3– عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث: ص 35،36 عن الموقعAlukah.net/culture/O/79853

7– المواقع الإلكترونية

- www.google.123.st/t542.topie/10-03-2020
- www.https://mawdoo3.com consulté le 07-03-2020
- www.awforum.org//nder:php/ar 28-03-2020
- www.djazairess.com al fadjr 10-04-2020
- www.m.marefa.org 10-04-2020

8- الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، العدد.

9- المراجع باللغة الأجنبية

1- Ahmed zakane, 2012 dépense publique production, croissance a long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique que appliqué au cas d'Algérie ». thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques , université d'Alger.

2- Garbough, Robery, , 2000 ,International Economics, 7th Ed, International Tomson Publishing , U.S.A.